جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

THE IMPACT OF FOREIGN TRADE OUTSIDE THE HYDROCARBON SECTOR ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA DURING THE PERIOD 2000-2022

من إعداد الطالبة (تين):

-بن شرقي بختة

- رقيق يسعد رزيقة

تحت اشراف الأستاذ :

- د. الشارف بن عطية سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

بن عدة امحمد	الرتبة العلمية	جامعة غليزان	رئيسا
د.الشارف بن عطية سفيان	الرتبة العلمية	جامعة غليزان	مشرفا
مبرك إبراهيم	الرتبة العلمية	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العلم

القائل في محكم التنزيل "ولئن شكرتم لأزيدنكم "

قال الرسول صلى الله عليه وسلم

"من صنع إليكم معروفا فكافؤوه فإن لم تجدوا ما تكافؤونه به فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه" رواه أبو داوود

أولا وقبل كل شيء نتقدم بالشكر والعرفان لأمهاتنا وآبائنا وأزواجنا الذين كانو لنا منبع حنان وعطاء طيلة مشوارنا الدراسي و ثناءا حسنا على الأستاذ المشرف "د.الشارف بن عطية سفيان " الذي يستحق كل الإحترام والتقدير حيث كان لنا خير موجه وناصح وصبر معنا طيلة إنجاز هذه الدراسة التي تكرم بالإشراف عليها فجزاه الله كل خير

ولا يكفينا أن نعترف بالجميل و نعبر بالكلمات والتي لا تفي حق لمن كان لنا السند والدعم من الأساتذة والزملاء

"الدكتور داودي عبد الفتاح" ، "الدكتورة بلحاج أمينة" وبالأخص بالذكر جميع أساتذة العلوم الاقتصادية كل باسمه، لجامعة غيليزان

ونتقدم بشكرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد .ونتقدم لهم بخالص الشكر والتقدير حفظهم الله جميعا ورعاهم.

الإهداء

نهدي عملنا وثمرة جهدنا بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته إلى من وضعتني إلى طريق الحياة إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء "أمي الغالية".

إلى من سعى و شقى والذي لم يبخل بشيء من أجل دفعنا إلى طريق النجاح والذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي "والدي الحبيب" أطال الله في عمره.

إلى أخواتي من كان لهم الأثر في مواجهة العقبات والصعاب

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد لنكون ما عليه اليوم " الزوج العزيز "

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور

إلى أساتذتنا الكرام في جميع الأطوار إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل.

الملخص:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في إقتصاديات دول العالم مما يجعلها الرابط بينها وبين البلدان الأخرى للتبادل التجاري .

تعد التجارة خارج المحروقات شقا مهما في التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي بحيث كونها تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الفترة (2000-2022) لتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذج قياسي احتوى على متغيرين هما: النمو الاقتصادي والذي تم التعبير عنه بالناتج المحلي الإجمالي ، والتجارة الخارجية خارج المحروقات معبرا عنها بقيم الصادرات والواردات خارج المحروقات وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم تحليل واقع النمو الإقتصادي والتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وعند قياس العلاقة بينهما تم إستخدام معطيات إحصائية بإستخدام الأساليب القياسية وذلك بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى(OLS) العادية وبرنامج Eviews 09 وأسلوب الإنحدار الخطي البسيط ، خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر طيلة فترة الدراسة (2000-2022).

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية ، الصادرات خارج المحروقات ، النمو الإقتصادي ، الإستثمارات الأجنبية ، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

Foreign trade is of great importance in the economies of the countries of the world, which makes it the link between them and other countries for trade exchange.

Trade outside hydrocarbons is an important part of foreign trade and economic growth As it contributes to providing the requirements of economic growth. Through this study, we tried to shed light on the impact of foreign trade outside the hydrocarbon sector on economic growth in Algeria during the period (2000-2022) to achieve this Objective A standard model was estimated that contained two variables: economic growth, which was expressed in terms of gross domestic product, and non-hydrocarbon foreign trade, expressed in the values of non-hydrocarbon exports and imports, as well as Foreign direct investments, where the reality of economic growth and foreign trade outside the hydrocarbon sector in Algeria was analyzed, and when measuring the relationship between them, statistical data were

used using standard methods Depending on the ordinary least squares (OLS) method, the Eviews 09 program, and the simple linear regression method, the study concluded that there is a significant positive effect of foreign trade outside the hydrocarbon sector on economic growth in Algeria throughout the study period (2000-2022).

Keywords : foreign trade, non-hydrocarbon exports, economic growth, foreign investments, gross domestic product.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير..... أ
الإهداء.....ب
الملخص.....ت
فهرس المحتويات .....د
قائمة الجداول.....ذ
قائمة الأشكال .....ر
قائمة الإختصارات.....ز
قائمة الملاحق.....س
الفصل الأول : مقدمة عامة.....2
الفصل الثاني : التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي 6
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية و القياسية وتحليل البيانات.....24
الفصل الرابع: الخاتمة ،، النتائج و المقترحات.....62
قائمة المراجع 66
قائمة الملاحق.....69

الفهـــــرس

فهرس الجداول

رقم الفصل–رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2–1)	ميزان المدفوعات	**25**
الجدول رقم (3–2)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)	**24**
الجدول رقم (3–3)	التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2022)	**28**
الجدول رقم (3–4)	تطور قيمة الواردات خلال فترة الدرسة (2000-2022)	**33**
الجدول رقم (3–5)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000-2022)	**35**
الجدول رقم (3–6)	تطور رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات (2000-2022)	**40**
الجدول رقم (3–7)	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	**42**
الجدول رقم (3–8)	تطور رصيد رؤوس الأموال خلال فترة الدراسة (2000-2022)	**44**
الجدول رقم (3–9)	تطور النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2022)	**46**
الجدول رقم (3–10)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)	**52**
الجدول رقم (3–11)	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)	**54**

الفهـــــرس

فهرس الأشكال

الشكل رقم (3–1)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022)	**26**
الشكل رقم (3–2)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2022)	**28**
الشكل رقم (3–3)	متوسط توزيع الصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2022)	**32**
الشكل رقم (3–4)	يبين قيمة الواردات خلال فترة الدراسة (2000-2022)	**34**
الشكل رقم (3–5)	متوسط توزيع الواردات للفترة (2000-2022)	**38**
الشكل رقم (3–6)	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2022)	**45**
الشكل رقم (3–7)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	**48**
الشكل رقم (3–8)	العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2022)	**49**
الشكل رقم (3–9)	العلاقة بين النمو الاقتصادي والواردات بالجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022)	**50**
الشكل رقم (3–10)	العلاقة بين النمو الاقتصادي والإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022)	**51**
الشكل رقم(3–11)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	**53**
الشكل رقم (3–12)	مدى مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	**55**

الفهـــــرس

قائمة الإختصارات

الإختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
OLS	طريقة مربعات صغرى	METHOD OF LEAST SQUARES
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	GROSS DOMESTIC PRODUCT
IMP	الواردات	IMPORTS
ARCH	إختبار تجانس البواقي	RESIDUAL HOMOGENEITY TEST
R2	معامل التحديد	THE COEFFICIENT OF DETERMINATION
VALUE-P	قيمة الإحتمال	PROBABILITY VALUE EXPORTS
X	الصادرات	EXPORTS
I	الإستثمارات الأجنبية المباشرة	FOREIGN DIRECT INVESTMENTS

الفهـــــرس

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	العلاقة صافي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	69
02	نتائج إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة	69
03	إختبار النسبية لإنجل جرانجر	70
04	نتائج تقدير نموذج الإنحدار البسيط بإستخدام المربعات الصبرى	70
05	إختبار إرتباط البواقي	71
06	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	72
07	إختبار تجانس البواقي ARCH	73

الفصل الأول

مقدمة عامة

تمهيد:

– شاهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الاقتصادية، التي أدت إلى نشأة أوضاع اقتصادية تدور حول مفاهيم التجارة الخارجية والتحول نحو اقتصاديات السوق في الكثير من دول العالم، وتأكيد أهمية التنويع الاقتصادي خارج المحروقات خاصة الدول النامية كالجزائر. تعتبر قضية التجارة الخارجية من القضايا المهمة على مستوى اقتصاديات الدول لارتباطها الوثيق بالنمو الاقتصادي وبذلك التجارة الخارجية تضمن للدول التنوع في مصادر الدخل مما يستلزم وجود تضافر بين جميع السياسات الاقتصادية التي تعمل في إطار ترقية التجارة الخارجية.

فالجزائر تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة بحيث يمثل قطاع المحروقات أكثر من 98% من إجمالي الصادرات الكلية، وللخروج من هذه الوضعية والتخلص من التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط، وجب على الدولة الجزائرية دفع الشعب نحو التشجيع والتنويع في القطاعات خارج المحروقات وخلق مصادر دخل جديدة، فالتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات تعتبر كقوة منها مفعلة ومحركة للنمو الاقتصادي وهذا ما تبينه العديد من الدراسات التي أوضحت العلاقة بينهما في الجزائر خاصة مع انخفاض في أسعار المحروقات.

2.الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

- **ما مدى تأثير التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2022 ؟**

3.الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية سنطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000– 2022؟
- ماهية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2022؟
- أين تكمن العلاقة التي تربط بين التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000–2022؟

4.الفرضيات:

- تساهم التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2000-2022 غير أنها غير مستقرة.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022.

5.أهداف الدراسة:

يمكن ذكر الأهداف المراد تحقيقها على النحو التالي:

- معرفة أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة ما بين 2000-2022.
- تبيان أهمية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية خارج المحروقات في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار وانخفاض أسعار البترول.
- محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز النمو الاقتصادي بصفة دائمة وفعالة مما يحد من خطورة الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد الجزائري من الخارج.

6.أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال أهمية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات كأداة تساهم في تحقيق معدلات نمو مستقرة للجزائر، حيث أن اعتماد الجزائر على مصدر واحد فقط المتمثل في المحروقات بشكل خطر عليها ويجعل اقتصادها غير مستقر بسبب تقلبات أسعارها ومن هنا تبرز أهمية مناقشة المواضيع المتعلقة بتسمية التجارة الخارجية خارج المحروقات وتبين أثرها على استقرار النمو و الاقتصاد ككل .

يكتسي الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات، كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية ، وخصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية لكونه يدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني الجزائري وهي تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة عن طريق تنمية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

7. أسباب ودوافع إختيار الموضوع:

– الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية والمواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وكذلك فضولنا الزائد للتعرف على المستجدات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية.

– تعتبر هذه الدراسة انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الراهن، من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وإمكانياتها لتحقيق هدف ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات باتخاذ الإجراءات اللازمة لفك الارتباط بالبترول لأسعاره..... .

– معرفة مستقبل الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية في حالة انخفاض أسعار النفط.

– يعد موضوعنا من المواضيع الحساسة جدا فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وسياسة صنع القرار إذا وجب أن يخصص لها حيز من الكتابات والدراسات الأكاديمية .

8. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:**
- الدراسة الزمنية هي 2000 إلى غالية 2022.
- **الحدود المكانية :**
- الإقتصاد الجزائري

9. منهج الدراسة:

نستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي في الدراسة النظرية ، للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وكذا الاعتماد على المنهج الإحصائي والتحليلي من خلال الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تقدير أثر الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000–2022) من خلال صياغة النموذج القياسي

10. محددات الدراسة:

قد واجهتنا صعوبات عدة في إنجاز هذا البحث أبرزها :

– ندرة المراجع وخاصة الكتب لكونه موضوع حديث.

- صعوبة تطبيق الجانب النظري على الواقع الجزائري.
- نقص الدراسات التي تناولت أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي.
- ضرورة التنقل إلى الجامعات المجاورة للحصول على المعلومات وهذا ما ألزمنا وقت أكبر.
- الوضعية المزرية للمكتبة والبيروقراطية التي تعيق الطالب للحصول على الكتب.
- التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادره.

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

1.تمهيد :

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، و لا تستطيع أي دولة على أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختل ف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخرين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة خارجية بينها وليت العالم الخارجي كالتجارة الخارجية وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف من ضمنها تحقيق معدلات نمو موجبة للنمو الاقتصادي الذي يعد من الأولويات التي تسعة لها حكومات الدول ،إذا يعتبر النمو الاقتصادي هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

ومن خلال هذا الفصل نحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي مع التركيز على العلاقة بينهما نظريا وكذا الطرق إلى الدراسات السابقة وتمييز الدراسة الحالية.

2.الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

1.1.2.مفهوم التجارة الخارجية:

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها :

-التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة (السيد محمد السريني، 2009، ص87).

-تعرف التجارة الخارجية أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية (العصار وآخرون،2000 ،ص12).

-عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية الخدمات، النقود والأيدي العاملة(نداء محمد الصوص ،2008، ص7)

- كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية و يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي (موسى سعيد مطر وآخرون،2001، ص13 14)

- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية.

-تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.

– تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل والقروض الدولية.

– تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للتجارة الخارجية

"التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية وتبادل الخدمات ورؤوس الأموال وتبادل عنصر العمل".

2.1.2.أهمية التجارة الخارجية:

تكمن أهمية التجارة في:

– تحد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض(رشاد العصار وآخرون ،مرجع سبق ذكره ص13 14).

– تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة .

– تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

– التجارة الخارجية مؤشر جوهري على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها ،وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاسه على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري .

– تساهم التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا ما تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج وهذا ما يوضح العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.

– يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا مهما للخروج من دائرة الفقر خاصة على اقتصاديات الدول النامية و هذا عن طريق تشجيع الصادرات ، ينتج عنه الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية و يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية (Michel zerbato, 1 ,p86,996).

– تعمل التجارة الخارجية على إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من استيراد وما تحققه من صادرات وتعمل على تخفيض العجز.

– تلع دورا مهما في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي(PNB).

– التجارة الخارجية تؤدي إلى تنويع الاستهلاك والتقدم التكنولوجي وتحسين الناتج القومي (عطا الله الزبون، 2015، ص 11).

3.1.2. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية تذكرة منها:

– مستوى التنمية الاقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجهود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية على التجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية .

– أوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي:

إن هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي ،فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته وهو بحاجة إلى سلاح خام تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات.(عبد الباسط ، 2000، ص 14).

أما عن الاقتصاد العالمي و الدولي فإن تغير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى .

– سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: وترتكز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية ، حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد ،وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها كتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية (محمد دياب ،2017 ، ص 10).

– حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يساهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

– العامل السياسي: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

– الميزة النسبية: حيث جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج (زينب حسين عوض الله، 1998، ص 6368).

– التجارة ونفقات النقل: توثر نفقات النقل في التيار و الاتجاه العام للتجارة ؛ حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية وعموما تجري قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل .(مجدي محمود شهاب،1996 ، ص82).

– **الشركات متعددة الجنسيات:** ناتج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على أسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية ، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الاحتكار على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

2.2.النمو الاقتصادي:

1.2.2.مفهوم النمو الإقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إنتاج الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي،بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي .(محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ،2007 ، ص73)

كما يعرف النمو الاقتصادي أنه : عبارة عن زيادة في معدل الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة والإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ، كلما زادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلنا انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.(حربي محمد موسى عريقات،2014 ،ص109)

يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه: الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين ،وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية ،وهي الأرض،العمل،رأس المال والتنظيم.(علي يوسفات ،2012ص68).

– النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نكون الدخل الكلي معدل النمو السكاني وبالتالي يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نكون الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

هذا وتتعين الإشارة في النهاية إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ،ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو توزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى ،إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية .(محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،مرجع سابق،ص77).

2.2.2.أهمية النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي ذات أهمية بالغة كونه سيهم في زيادة الدخل ، ويقدم مساعدات هائلة لعدد كبير من مؤسسات شركات هذه الدول بالشكل الذي يقودها في نهاية الأمر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كما ساعد في تحسين ظروف معيشتهم.

- يدعم عدد كبير من القطاعات الهامة في الدول مثل: التعليم ، والصحة ، وسيهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات.

- يساهم في التقليل من مشكلة البطالة التي تؤرق الكثير من الدول، وذلك لأن النمو الاقتصادي يساعد في توفير فرص العمل مناسبة للشباب في الكثير من القطاعات

- يساعد في توفير الحاجات الأساسية كالمأكل والمشرب بالنسبة للكثير من الأفراد بأسعار مناسبة.(محمد عبد العزيز عجمية مرجع سبق ذكره ص112).

3.2.2.المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي:

1.ميزان المدفوعات:

هو ذلك البيان المنظم الذي بشكل جميع المعاملات الاقتصادية المختلفة ،التي تتم في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

إن الأساس النظري الذي يقوم عليه ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج (سامي خليل،2005 ، ص773).

يتكون ميزان المدفوعات من:

أ.حساب المعاملات الجارية:

يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات التجارية من السبع والخدمات المتبادلة ،وكذلك التحويلات من جانب واحد في الفترة المحددة ،والبنود المعتادة التي نجدها في هذا الحساب هي على النحو التالي:

أ.1.حساب التجارة المنظورة السلع:

ويتضمن هذا الحساب حركة السلع أثناء مرورها عبر الحدود الجمركية للدولة سواء بالدخول إلى الدولة الواردات أو الخروج منها الصادرات، وتقوم الدولة بتسجيل صادراتها من السلع في الجانب الدائن لميزان المدفوعات بينما تسجل وارداتها من السلع في الجانب المدين للميزان، أما بالنسبة القيام المدفوعة عن هذه السلع بالنسبة الواردات و المتحصل عليها بالنسبة للصادرات، فإنها تقيد في جانب المديونية و الدائنية للحساب رأس المال قصير الأجل عادة، إلا إذا كانت هذه السلع على سبيل المعونة أو الهبة أو من السلع المعمرة والأجهزة التي تستخدم في مشروعات استثمارية ، ففي هاتين الحالتين الأخيرتين بقيد قيمتها في كل من حساب التحويلات من جانب واحد وحساب رأس المال طويل الأجل وذلك في أجنبي الدائن والمدين حسب دخول أو خروج السلعة من الدولة .

ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح الميزان التجاري، ومن ثم فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات قبل أن الميزان التجاري موافق ، وإذا كانت الواردات هي التي تفوق الصادرات قيل أن الميزان التجاري غير موافق وهذا يعبر عن مشكلة الفائض والعجز التي يواجهها ميزان المدفوعات عموما في بنود الحساب الجاري ككل.

أ.2.حساب التجارة غير المنظورة للخدمات:

ويدرج به الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي ، فيشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج المتحصلات، والخدمات التي حصلت عليها من الخارج المدفوعات ،ويتضمن أنواعا مختلفة من الخدمات مثل : خدمات النقل والتأمين والسياحة والصيرفة والاتصالات والتعليم ،الاستشارات الفنية والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى.....

أ.3.حساب التحويلات من جانب واحد:

يخصص هذا الحساب التسجيل التحويلات من جانب واحد أي التحويلات التي يترتب عليها انتقال الموارد حقيقية أو موارد مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحال أو المستقبل ، وهذه التحويلات قد تكون خاصة أو حكومية ،التحويلات الخاصة وتشمل:

-الهبات والإعانات والتبرعات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الأفراد أو الهيئات الخاصة دينية ثقافية,خيرية ،مثال ذلك: تحويلات المهاجرين لذويهم في الخارج ، هبات المؤسسات الخيرية.

-التحويلات الحكومية: وتشمل المنح والتعويضات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثال ذلك: المنح التي تقدم لتعضيد برنامج التنمية الاقتصادية ،أو الإعانة من الكوارث الطبيعية ، أو لتمويل شراء معدات حربية، أو التعويضات من خسائر الحروب.

هذه التحويلات تعتبر كقيود الموارد الحقيقية أو المالية المقدمة إلى أو المستلمة من بقية العالم بدون مقابل.

ب.حساب رأس المال(العمليات الرأسمالية):

يسجل هذا الحساب جميع التغيرات في مركز الدائنة والمديونية للدولة قبل العالم الخارجي وينقسم ميزان أو حساب رأس المال إلى حساب رأس المال طويل الأجل ، حساب رأس المال قصير الأجل وأخيرا حساب الاحتياطي الرأسمالي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة لدى صندوق النقد الدولي ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ب.1.حساب رأس المال طويل الأجل: يسجل هذا الحساب التحققات الرأسمالية من الدولة إلى الخارج ، أو العكس وهي التي تزيد مدتها عن سنة واحدة وتضم :

–الاستثمارات المباشرة: وتتمثل في إنشاء أو المساهمة في إنشاء المشروعات التي تتم في الخارج من جانب المقيمين بالدولة أو التي تتم داخل الدولة من جانب غير المقيمين بها، ويلحق بالاستثمارات المباشرة الفروع التي تنشئها هذه المشروعات في دول أخرى.

– القروض طويلة الأجل: تتضمن القروض التي يحصل عليها القطاع العام أو الخاص من الدول والمؤسسات المصرفية الأجنبية و المنظمات التمويلية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وكذلك القروض التي تمنحها الدولة أو المؤسسات المصرفية المقيمة وذلك للحكومات الأجنبية أو المؤسسات أو الأفراد غير المقيمين.

–الاستثمار في الأوراق المالية: وتتعلق بشراء الأسهم والسندات من المقيمين بالدولة نتيجة تعاملهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك شراء غير المقيمين بالدولة للأسهم وسندات الشركات العامة بالدولة أو التي تملكها الهيئات الحكومية والبنوك المقيمة بالدولة.

تقيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل في الجانب الدائن لميزان المدفوعات إذا قام بها غير المقيمين بالدولة وفي الجانب المدين إذا قام بها المقيمون بالدولة في الخارج: ويقابل كلا منها قيد للتسوية النقدية في حساب رأس المال قصير الأجل.

ب.2.حساب رأس المال قصير الأجل: يتضمن الاستثمارات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتمثل في التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية والقروض التجارية ذات الأجل القصير و أذونات الخزانة الحكومية والأوراق التجارية سواء بالزيادة أو النقصان للمقيمين بالدولة لدى البنوك الأجنبية وكذلك لغير المقيمين بالدولة لدى البنوك الوطنية.

ب.3.حساب الاحتياطي الرسمي و الذهب: يمثل التغير الذي يحدث في أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة والتغير الذي يحدث في الأرصدة الرسمية الأجنبية بها خلال فترة الميزان ،وتشمل هذه الأرصدة ما تحتفظ به السلطات النقدية بالدولة (البنك المركزي) من ذهب وحقوق السحب الخاصة وكذلك احتياطي الدولة من العملات الأجنبية الرسمية التي تحتفظ بها الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

ج .بند السهو والخطأ:

وفقا لمبدأ القيد المزدوج فإن جميع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات لابد أن تساوي فيها الجانب الدائن مع الجانب المدين وذلك من ناحية المحاسبية،ورغم ذلك فإن هذا التساوي عادة لا يحدث لجملة من الأسباب لعل أهمها

– دم وجود البيانات الإحصائية الكافية كتقارير الجمارك أو تقارير البنوك عن التغيرات التي تحدث في أرصدة غير المقيمين وإما نتيجة للتكلفة العالية لجمع البيانات ، فتلجأ الدولة إلى الاعتماد على التقديرات الجزافية غير الدقيقة مما يؤدي إلى حدوث عدم التوازن أو التساوي بين الأرصدة العمليات .

– الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

– الحال المتجمد من تغيير قيمة العملة لدى أحد البلدين المتعاملين تجاريا.

- تؤدي ضرورات الأمن القومي لبلاد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد ولذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

ولعلاج هذه المشكلة الحسابية تقوم الدولة بإضافة أحد بند في نهاية ميزان المدفوعات يسمى بند السهو والخطأ ويقصد بهذا البند الفرق بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين في ميزان المدفوعات وبعد إدخال هذا البند يتحقق التوازن الحسابي الميزان.

البيان	قيود دائنة	قيود مدينة
1-الحساب الجاري السلع والخدمات .السلع .الخدمات:النقل،السفر. .الخدمات الحكومية .خدمات أخرى ب-الدخل: .تعويضات العملين .دخل الاستثمار ومنه الفائدة على الدين الخارجي ث- تحويلات جارية 2-الحساب الرأسمالي والمالي أ-الحساب الرأسمالي .تحويلات رأسمالية .اكتساب/التصرف في أصول غير مالية وغير منتجة ب-الحساب المالي	قيود دائنة	قيود مدينة

.صافي الاستثمار المباشر .صافي استثمار الحافظة .مشتقات مالية .صافي استثمار آخر .قروض و ائتمانات تجارية . استخدام ائتمانات الصندوق وقروض من الصندوق أصول احتياطية: .الذهب النقدي .حقوق السحب الخاصة .وضع الاحتياطي لدى الصندوق النقدي الدولي .نقد أجنبي .مستحقات أخرى		

المصدر: فرحي كريمة،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، وتركيا ، مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر، 2013/2012 ص119.

الجدول رقم (1): يمثل ميزان المدفوعات

2.الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، و المتمثلة في المبادلات من السلع فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أنها كفائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا

نقول أنها كعجز في الميزان التجاري، غير أنه لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض و العجز في الميزان (خليل ، 2005، ص773 774).

يمثل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما و الصادرات للدولة حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية (.عرفان تقي الحسني ، 2002 ، ص 117).

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، فهو يضم إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، وكذلك يبين النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونة عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز ميزانها التجاري (.فؤاد حيدر، 2002 ، ص90).

الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة و المسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية محددة (IMF;(2020)"GROSS DOMESTIC PRODUCT.AN ÉCONOMY'S ALL" ,AVAILABLE AT: HTTP:// H.GDP/BASICS)./PUBS./FANDD/WWW.IMF.ONG/EXTERNAL//: TM

يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل ، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يودي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح.

يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير .(INVERSTOPEDIA(2021)) من جانب آخر يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الأداء للاقتصادي للدول .

يعتبر احتساب الناتج المحلي الإجمالي مهما لأنه ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة حيث تشير الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى أن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي الدخل المتوفر في متناول السكان.

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بعملة الدولة المعينة وعندما يتم مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من دولة، يتم تحويل قيمة ناتج كل دولة إلى القيمة المساوية له بعملة موحدة لتسهيل عملية المقارنة الاقتصادية.

توجد ثلاث طرق أساسية لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة، تتمثل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي بحسب:

1-بنود الإنتاج 2- بنود الإنفاق 3- بنود الدخل .

كما يحتسب كذلك الناتج المحلي الإجمالي إما بالأسعار الجارية أو الثابتة.

أولا:احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنتاج: يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنتاج وفقا القطاعات الاقتصادية المكونة له .تركز هذه الطريقة على جانب العرض الكلي في الاقتصاد ، ويتم من خلالها حساب الفرق بين مجموع قسم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات لكل وحدات الإنتاج العاملة في اقتصاد ما . وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج، ومن ثم نحصل في هذه الحالة على ما يسمى بالقيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية (VALUE ADDED) التي تمثل في مجموعها الناتج المحلي الإجمالي (DECENT WORK.AND THE INFORMAL",ILO(2002) LABOR CONFERENCE 90th ECONOMY". INTERNATIONAL .(SESSION;PAGE 126

ثانيا: احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق التي يتكون منها ، تركز هذه الطريقة على جانب الطلب الكلي يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق وفق المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي بحسب بنود الإنفاق=[إجمالي الاستهلاك المحلي + إجمالي الاستثمار المحلي+ صافي الصادرات (إجمالي الصادرات من السلع والخدمات مطروحا منها إجمالي قيمة الواردات من السلع والخدمات)]. وذلك بما يشمل البنود التالية:

-إجمالي الاستهلاك المحلي ويشمل بندين يتمثلان في :

- إجمالي الاستهلاك الخاص ، الذي يمثل مجموع مليون إنفاقه من قبل الأسر والشركات لشراء السلع والخدمات المختلفة المنتجة محليا بغرض استهلاكها.

-إجمالي الاستهلاك بما يمثل مجموع ما تم إنفاقه بواسطة الحكومة لشراء السلع والخدمات التي تستهلكها ذاتيا، وباقي بنود الإنفاق الجاري الحكومي.

– إجمالي الاستثمار المحلي ، ويشمل الإنفاق بغرض تمويل المشاريع مثل إنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة أو شركة لنقل وشحن السلع، أما ما ينفقه المنتجون لشراء أصول ثابتة مثل المعدات المستخدمة في الإنتاج ، أو تنفيذ مشروعات للبنية الأساسية ذلك بما يشمل الحكومة و مؤسسات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص (الاستثمار العام والخاص) .

– صافي الصادرات (صادرات السلع والخدمات مطروحا منها الواردات من السلع والخدمات).

يمكن احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار بطريقتين تتمثلان في طريقة الأسعار الجارية ، وطريقة الأسعار الثابتة على النحو التالي :

– الناتج المحلي الإجمالي الاسمي النقدي (NOMINAL GDP)(الناتج بالأسعار الجارية)

يتم احتساب القيمة النقدية للسلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الجارية في السوق ،خلال فترة زمنية معينة.(مهند عبد المالك السلمان ،وآخرون (2016) دراسة وصفية "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي" مؤسسة النقد العربي السعودي،فبراير ص13) كمحصلة لمجموع إجمالي كميات الإنتاج من السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد المحلي مضروبا في الأسعار الخاصة بكل منها أو ما يعرف بالأسعار الجارية، من ثم يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاعتبار التغييرات المستمرة في الأسعار التي تحدث نتيجة التقلبات التي تطرأ على الأسواق لذلك لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي التغير الحقيقي في الناتج، لأنه ببساطة عند ارتفاع الأسعار (حدوث تضخم في الأسعار) ، سوف يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة في الأسعار وليس زيادة ماتم إنتاجه محليا من سلع وخدمات.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (REAL GDP)(الناتج بالأسعار الثابتة)

يشير إلى إجمالي ما يشتريه المجتمع من سلع وخدمات منتجة محليا خلال فترة زمنية معينة بناء على سعر مرجعي يتم حسابه وفقا لسنة مرجعية يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات ، حيث يتم تثبيت الأسعار لسنة مرجعية يتم الاتفاق عليها لاحتساب الناتج الحقيقي لدولة ما، وتسمى (سنة الأساس) .

- تتابع الحكومات عن كتب التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وتستفيد من ذلك في عملية رسم السياسات الحكومية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي. فالانخفاض المستمر للمؤشر يشير إلى مجموعة من التحديات التي تواجه الاقتصاد والتي قد يتعلق بعضها بجانب العرض وهو ما يستلزم من الحكومة تبني سياسات قطاعية لدفع الإنتاج في هذه المجالات.أو قد يعكس تراجع الناتج المحلي الإجمالي تحديات تتعلق بجانب الطلب وهو ما يدفع صناع القرار إلى تبني

سياسات حكومية ومن أهمها سياسات نقدية ومالية من شأنها زيادة مستويات الطلب المحلي بالتالي دفع الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

3. العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

.1.3. أثر الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي:

هنالك مجموعة من الاقتصاديون يرون أن للصادرات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (الصادرات كمحرك النمو) أمثال (VEMER-HERBER) وفي العصر الحديث ومنذ السبعينيات ظهر الدور الإيجابي للصادرات وقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي مما يشكل انتصار السياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات.(عابد بن عابد العيدلي، 2005، ص72).

إن زيادة الصادرات تؤدي إلى النمو الاقتصادي وتوحد هناك عدة أسباب لشرحها منها ما يلي:

-إن زيادة الصادرات تؤدي إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير،وهذا ما يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيا إلى قطاع التصدير الذي يمتاز بارتفاع الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

-إن الصادرات المعتمدة على الميزة النسبية سوق تسمح باستغلال اقتصاديات الحجم وهذا ما يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.

-إن زيادة الصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي الأمر الذي جعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.(مريم عيسى مهني ،2016،ص74).

-تشير أكثر الدراسات المتخصصة في مجال الصادرات خارج المحروقات إلى إبراز مدى أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للمحروقات ،باعتباره خيارا إستراتيجيا لتحقيق النمو الاقتصادي ، ذلك لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات ،باعتبار أن هذه المادة ناضبة وليست دائمة تجعلنا ندرك حجم المخاطر والفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة

لقد احتلت مسألتي النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات مكانة هامة في البحث و الفكر الاقتصاديين، فبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد

وضح أكبادوك مقال له أن تنويع الصادرات لا يعزز الاستقرار فقط ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على: تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة أي من خلال إيجاد تغيرات هيكلية في المستقبل للاقتصاد الوطني ،بشكل عام، فإن

البلدان التي تعتمد على صادرات المحروقات أو المعادن ضعيفة وهشة ،كما أنها تساهم بسجل ضعيف في النمو الاقتصادي والتنويع والتنمية والمؤسسية وخلق فرص العمل.

من التفسيرات المختلفة حول إشكالية سعي الاقتصاديات الكبرى للنمو الاقتصادي وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مراكز من بين الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي يذكر ما يلي (موسى باهي2016،ص137 138).

-بالاستناد إلى عينة تتكون من 97 بلدان ناميا خلال (1971-1989) وحدث جيفري ساكس JEFFREY SACHS(1995) علاقة معنوية سلبية من صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

كما قام ألبرت بيري ALBERT BERRY(2008) من خلال الاعتماد على تحليل المقارنة لمجموعة من البلدان هي:إندونيسيا ،فنزويلا ،تشيلي ،ونيجريا والمعادن وتوزيع الدخل في الدول المصدرة للمحروقات والمعادن

كما فسر تيري كارل 1997) TERRY KARL) كيف أن البلدان النامية المصدرة للمحروقات تتجه نحو الاعتماد بشكل مفرط على مداخيل المحروقات كموارد جبائية وتعمل على تهميش دور النظم الضريبية ومؤسسات الدولة.

2.3.أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي:

لقد وصلت معظم الدراسات إلى أن حركة رأس المال للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، ويعد وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا،ويساهم في تقرير النمو عند تكامله مع الاستثمارات المحلية،إلا أن الظروف وأوضاع البلد يمكن أن يكون لها تأثير على مساهمة هذه الاستثمارات في النمو كونه يغير أحد أهم آليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية وذلك نتيجة الدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية وبالتالي زيادة معدلات النمو والتشغيل بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له وتأهيل الموارد البشرية ،كذلك بدلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة جهودا لا يستهان بها لتهيئة مناخ الاستثمار حتى تتمكن من ضمان تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وذلك عن طريق العمل على إصدار جملة من القوانين ولقد تجلت إرادة الجزائر في الانفتاح على رؤوس الأموال من خلال إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعطى مكانة مرموقة للاستثمار الأجنبي وحدد العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال ،حيث أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر ،قد نصت المادة 183منه على أنه "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مستر إليه بنص القانون"

كما ألغى مجموع الأحكام المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و49% وذلك بفتح الاقتصاد الوطني (كمال مرداوي ، 2004 ،7).

أما بالنسبة لحركة رؤوس الأموال باتجاه الخارج فقد نصت المادة 187من قانون النقد والقرض على أنه"يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر (الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990 والمتضمنة قانون النقد والقرض ،ص542)

شكله الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أهم مصدر للتدفقات الرأسمالية حيث ومنذ التسعينات اهتمت السلطات الجزائرية بهذه الاستثمارات بشكل ملفت للاهتمام حيث قامت بعدة إصلاحات بشكل ملفت للاهتمام حيث قامت بعدة إصلاحات قصد قبول الشركات الأجنبية بشكل كامل .

4.الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:

1.4.دراسة JIN عام 2000 : توصل إلى أن القضاء على الحواجز التجارية يساعد معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة والعوائد الاقتصادي يتحقق ،وعلاوة على ذلك؛ يمكن للتحرر التجاري تحسين التكنولوجيا المحلية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كفاءة دالة الإنتاج و ارتفاع الإنتاجية ،ووصف (1992) LEVIN AND RENELT العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وأن التحرر التجاري قد يزيد فرص الحصول الرأسمالية وقال SUKAR AND RAMA KRICHNA عام 2002 أن انفتاح القطاع الخارجي يقلل من العوائق أمام التجارة الدولية وتحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى ويعتقد أن نظاما تجاريا مفتوحا يحقق التنمية الاقتصادية.

2.4.دراسة وصاف سعيدي ،تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، هذه الدراسة هي مقال في مجلة باحث ،جامعة ورقلة،الجزائر،العدد الأول، 2002 حيث تطرقت إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات، وهذا بتحليل العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل تطور الهيكل السلعي والجغرافي في خلال الفترة 1990-2020 ومن تم تحديد أهم أشكال التصدير في الجزائر.

3.4. دراسة DAVID DOLLAR و AART KRAY عام (APRIL 2002) بعنوان TRADE, AND GROWT ,INSTITUTION والتي تهتم بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي ، وبتأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والنتيجة الأساسية التي حصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض ، ولا يمكن التفرقة فيما بينه ، بالإضافة إلى هذه الدراسة لدينا الدراسة التي قام بها ROMAIN WACZING"و HORN WELCH ROMAIN,RANEN"بعنوان TRADE

NEW EVIDENCE : AND GROWTH LIBÉRALISATION عام 2003 والذي قام بتحليل الاقتصاد الخارجي والإصلاحات السياسية التجارية وهذا بدراسة مجموعة من الدول النامية ومن النتائج التي تحصل عليها وهو أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية أما الدراسة التي قام بها كل من ZAD.JENIFER NOU بعنوان " GROWTH AND DEVELOPING COUNTRIES,OPENNESS عام 2003 من النتائج التي تحصلا عليها وجود أثر إيجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا في الفترة الممتدة من 1995 إلى 1990 بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابيا في التنمية ولكن العكس غير محقق موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

4.4. دراسة وصاف سعيدي " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية" – "الحوافز والعوائق" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004، أبرزت الدراسة دور الصادرات في العملية التنموية ، وقد تمت الإشارة إلى الإستراتيجية التنموية قبل الصدمة النفطية عام 1986. وبينت علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الدول النامية خلصت الدراسة إلى أن الأساليب المتبعة في تسويق التصدير والتي تعتمد على التصدير المباشر من بين أسباب تدني قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر ، كما أشارت الدراسة إلى قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج النفط في الجزائر على رأسها القطاع الزراعي ثم يليه القطاع السياحي وبعض الصناعات البيتروكيماوية

5.4.دراسة HESSE HEIKO (2008) المعنوية بEXPORT DIVERSIFICATION AND ECONOMIC GROWTH هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية تنويع الصادرات في زيادة النمو الاقتصادي للدول النامية ، وكذا مساعدتها على التغلب على عدم الإستقرار أو الأثر السلبي لمعدلات التبادل التجاري ، بحيث قام الباحث بتقدير نموذج البسيط النمو سولو SOLOW من أجل معرفة العلاقة بين تنويع الصادرات والدخل الفردي،ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين كل من المتغيرات (HESSE ,2008).

6.4.دراسة مصطفى بن ساحة ،بعنوان أثر الصادرات غير النفطية في الجزائر دراسة حالة الموسسات الصغيرة والمتوسطة في 2011 هذه الدراسة هي رسالة ماجستير حيث تعرضت لمناقشة إشكالية إلى مدى تساهم إستراتيجية تنمية الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر ،لقد تطرقت إلى العلاقة بين التجارة الخارجية وبالأخص الصادرات والنمو الإقتصادي وحقيقة أنها تعتبر المحرك للنمو الإقتصادي كما خلصت أن هناك علاقة طردية بينهما.

7.4.دراسة (2014) DJEMAI SABRINA جاءت هذه الدراسة في إطار تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة للفترة من 2001-2014 ونتائجها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ،بحيث توصلت الباحثة إلى أن البرامج الاستثمارية المتبناة من قبل الدولة الجزائرية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن لها العائد المنتظر والمرجو، مما يؤثر على نسب التصدير خارج المحروقات وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي للبلاد (DJEMAI,2014) .

8.4.دراسة هيثم عبد القادر الجنابي(2015) أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2011 توضح درجة تأثير الصادرات السلعية غير النفطية والصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق خلال العقد التسعينات والعقد الأول من القرن الحالي ،ومن أجل ذلك قام الباحث بتقدير نموذج قياسي تضمن متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي GDP ممثلا النمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيريين هما الصادرات السلعية غير النفطية EX والصادرات النفطية OEX كمتغيرات مستقلة وبالقيم الحقيقية ، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية قوية بين الصادرات النفطية وGDP (الجنابي ,1015).

9.4.دراسة صاولي مراد وعبد الرحمان فارس(2017) حول ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة 1980-2016 CARDL جاءت الدراسة كمحاولة للإجابة على التساؤل هل يمكن فعلا اعتبار أن ترقية الصادرات خارج المحروقات من المؤشرات الرئيسية اللازمة لتفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ وذلك من خلال استخدام بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة 1980-2016 وفحص استقرارية السائل الزمنية من خلال اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور (ADF) ولقد تم التوصل إلى وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى الدراسية ، وكذا تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (صاولي وعبد الرحماني ؛2017).

10.4.دراسة حملاوي إبتسام(2017) ، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية ، حيث حاولت الباحثة إيجاد سبل أو مخرج للتنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والسببي "دراسة قياسية"لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي ،بحيث توصلت الدراسة إلى اكتشاف ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية ،مما العكس سلبا على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات خارج المحروقات (حملاوي ،2017).

11.4.دراسة سمير بهنام (2018) بعنوان سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990-2014) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة 1990-2014 وإبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات أساس في زيادة النمو الاقتصادي، وتبين من تحليل النتائج التقدير القياسية لأثر عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة في المتغير التابع للمدة 1990-2014 باستخدام جذر الوحدة،أن تأثير معدل نمو الصادرات في معدل النمو الاقتصادي إيجابي ومعنوي في حيث أن تأثير سعر الصرف في معدل النمو الاقتصادي سلبي ومعنوي وهذا التطابق مع فرضية البحث « إن لتنمية الصادرات آثار إيجابية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالاعتماد على جملة من السياسات والأبيات لتنفيذها » (بهنام 2019).

تميز الدراسة الحالية:

ركزت الدراسات السابقة الذكر على علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي ورغم أن دراسة كل من وصاف سعيدي ودراسة صاولي مراد وعبد الرحمان فارس تطرقت لعلاقة الصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الجزائر ، غير أن فترة الدراسة كانت قبل تكثيف الجهود من قبل السلطات الجزائرية لتشجيع صادرات خارج المحروقات. وعليه فإن دراستنا ترتكز على إظهار مدى مساهمة التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة وتنويعها في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، وذلك لما تحققه من مكاسب ومنافع للدول المنتهجة لها. ولتأكيد هذه العلاقة تطرقنا إلى أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل نكون قد قمنا بالإلمام الجانب النظري للتجارة الخارجية ، حيث اقتبسنا أهم ما عرفه الاقتصاديون للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، كما ذكرنا أهمسته الكبيرة وكذا العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشرات بأنواعها للنمو الاقتصادي.

وتطرقنا إلى تحديد العلاقة نظريا بين المتغيرين ، قمنا كذلك بذكر أهم الدراسات والمقالات ، المذكرات والأطروحات التي تشبه الدراسة التي قمنا بها.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويا إلى الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس كله على رصيد الدولة من العملات وجذب لرؤوس الأموال وماله من آثار على النمو الاقتصادي حيث أن هذا الأخير يوضح لنا الزيادة في معدل الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة بحيث يساهم في زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية والتطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد:

النمو الاقتصادي هدف تسعى إلى تحقيقه جميع الدول كما تسعى لإيجاد مختلف الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل ، تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وذلك باعتبار أن التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات عنصر مهم في النمو الاقتصادي فالتجارة خارج قطاع المحروقات تعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لتنمية مصادرها ولمواجهة أي انعكاسات سلبية للتجارة في مجال المحروقات على النمو الاقتصادي ، لهذا السبب عملت الجزائر على تنويع مصادر الدخل خاصة بعد أزمة انهيار المحروقات 1986.

سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي ، ومن هذا المنطلق

1-مكانة الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

2-مكانة الاستثمار الأجنبي وتدفقات رؤوس الأموال خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

3-النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022).

4-الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022).

1.مكانة الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

لقد سعت الجزائر منذ الألفية الجديدة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات ، حيث حاولت إلى بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ؛ وتعديل القوانين الخاصة بذلك وإبرام اتفاقيات وشراكة وتعاون مع مختلف الدول، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	صادرات المحروقات	//	الصادرات خارج المحروقات	//	الصادرات الإجمالية	//
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	21.06	97.27	0.59	2.73	21.651	100%
2001	18.53	97.06	0.56	2.94	19.091	100%
2002	18.11	96.84	0.61	3.16	18.70	100%

100%	24.469	1.96	0.47	98.04	23.99	2003
100%	32.217	2.07	0.67	97.93	31.55	2004
100%	46.334	1.61	0.74	98.39	45.59	2005
100%	54.741	2.07	1.13	97.93	53.61	2006
100%	60.590	1.62	0.98	98.38	59.61	2007
100%	78.590	1.78	1.40	98.22	77.19	2008
100%	45.186	1.72	0.77	98.28	44.41	2009
100%	57.91	1.70	0.969	98.30	56.121	2010
100%	72.888	1.68	1.227	98.32	71.661	2011
100%	71.736	1.61	1.153	98.39	70.83	2012
100%	64.714	1.62	1.051	98.38	63.663	2013
100%	59.996	2.72	1.634	97.28	58.362	2014
100%	34.50	4.25	1.48	95.75	33.08	2015
100%	29.698	6	1.781	94	27.917	2016
100%	35.132	5.49	1.930	94.51	33.203	2017
100%	41.783	6.77	2.830	93.23	38.953	2018
100%	34.99	5.915	2.07	94.11	32.93	2019
100%	21.93	8.709	1.91	91.29	20.02	2020
100%	25.83	7.859	2.03	92.14	23.80	2021
100%	29.429	11.91	3.507	88.03	25.922	2022

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

www.bank.of.algeria.dz//htm//rapport.htm| لموقع الإلكتروني

تاريخ الإطلاع 01/04/2023

الجدول رقم 2: يمثل تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022).

يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات مما جعل الصادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة بالنسبة لصادرات النفط.

والشكل الموالي يوضح لنا مستوى صادرات المحروقات أمام الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات:

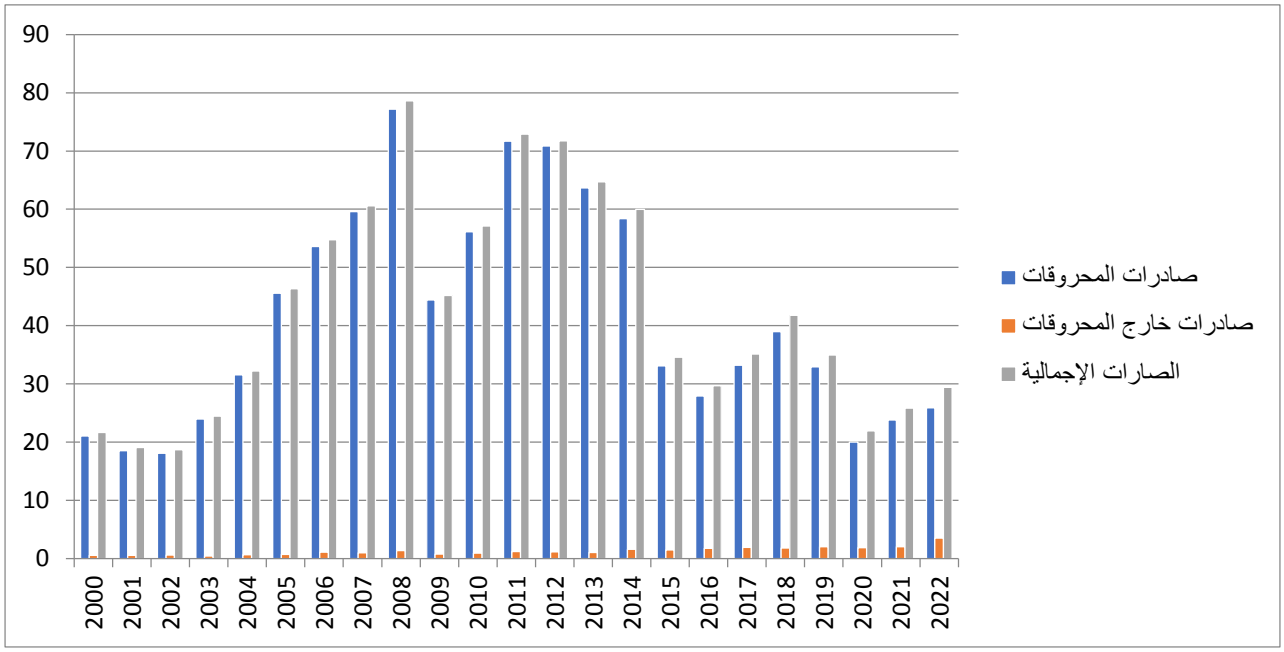

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

الشكل رقم1 :تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه تبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات تقريبا طول فترة الدراسة بنسبة أكثر من95% من إجمالي الصادرات: بحيث عرفت صادرات المحروقات رصيدا إيجابيا خلال سنة 2000، أين كانت أسعار البترول تقدر ب 28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر ب 21.06 مليار دولار بنسبة97.27% بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث كانت تقدر نسبتها 2.73% بقيمة 0.59مليار دولار 59-(مليون دولار) إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 18.53 مليار دولار في 2001و 18.6 مليار دولار خلال 2002 و هذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط و انخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث11 سبتمبر2001 الذي وقعت في الو.م أ إلا أنه إنطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حتى وصل إلى 77.19 مليار دولار بنسبة98.22% أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل، حيث أنه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها و كان هذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى45.18 مليار دولار في سنة2009 ، وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل من البترول 62.35 دولار لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى57.09 مليار دولار سنة 2010 و

72.888 سنة 2011 حيث كانت قيمة سعر البترول تقدر ب 80.35 دولار للبرميل و112.92 دولار للبرميل على الترتيب و في سنة2012 و 2013 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاض حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى غاية 67.714 مليار دولار سنة 2013 و كان ذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب63.663 مليار دولار أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فهي من غاية2000 إلى 2013 مقارنة بصادرات المحروقات وهي تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى نسبتها 2% وسنة2008 هي أفضل و أحسن من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو 1.78 مليار دولار حينها تبقى صادرات المحروقات هي المسيطرة بنسب تتعدى 97 % و 98 %من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية بينما شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود و النزول إلى غاية السنوات الخمسة الأخيرة لفترة الدراسة أين شهدت ارتفاعا متواصلا قدر بقيمة 3.507 مليار دولار سنة 2022 ، و لقد كان هذا نتيجة بعض الجهود التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث بلغت سنة 2016أدنى قيمة ومستوى لها إذ بلغت 27.917 مليار دولار نتيجة إنخفاض أسعار النفط و قد أثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة و تسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، و لم يبقى هنالك حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن كل الجهود التي بدلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالقدر الكبير و المقبول، أشارت الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمة 34.99 مليار دولار و هذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول و لقد بلغت قيمة الصادرات للمحروقات 32.93 مليار دولار فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات2.07 مليار دولار و لقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات2020 قيمة 21.93 مليار دولار أي انخفاض عن سنة 2019 ، و هذا راجع إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي عاشها العالم بأكمله" فيروس كورونا "منذ بداية سنة 2020 فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1.91 مليار دولار سنة 2020 ، أما سنة 2022 شهدت تحسن ملحوظ في قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت3.507 مليار دولار و هذا راجع إلى تزايد جهود الدولة في تنمية و تنويع صادراتها و ذلك بطرحها لجملة من الحوافز في إطار سياستها التنموية المنتهجة.

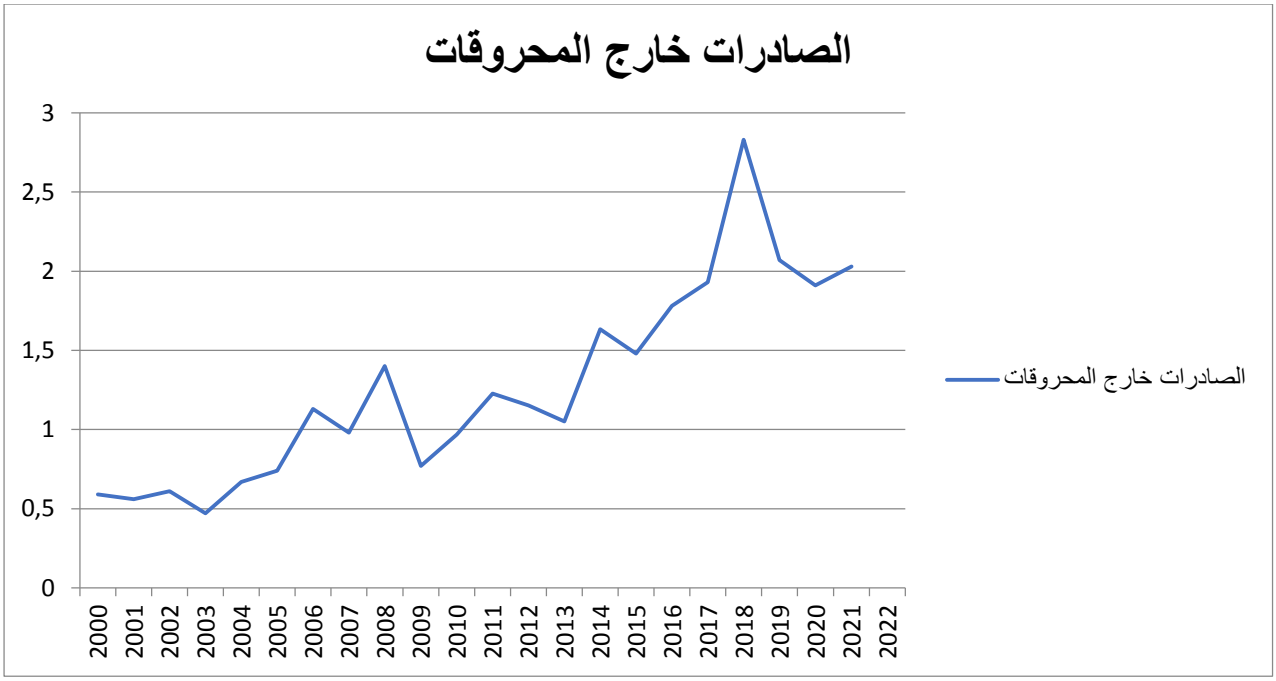

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 1.

الشكل رقم 2 :تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2022)

ملاحظة : يوجد علاقة طرديةبين سعر البرميل و حالة الصادرات فكلما انخفض سعر البرميل يصاحبه انخفاض في قيمة صادرات المحروقات و بالتالي تنخفض قيمة الصادرات الإجمالية و العكس كلما ارتفع سعر البرميل يصاحبه ارتفاع في قيمة صادرات المحروقات و بالتالي ترتفع قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

1.1.توزيع السلعي خارج المحروقات للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022):

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	مواد غذائية	//	مواد أولية		مواد نصف مصنعة	//
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	30	5.08	42	7.12	447	75.76
2001	30	5.36	39	6.96	413	73.75
2002	35	5.92	56	9.48	403	68.19
2003	47	9.85	49	10.27	316	66.25

2004	66	10.00	97	14.70	432	65.45
2005	67	8.55	136	17.35	526	67.09
2006	73	6.51	195	17.38	765	68.18
2007	88	8.98	170	17.35	640	65.31
2010	315	32.54	94	9.71	498	51.45
2011	355	28.93	161	13.12	660	53.79
2012	315	27.34	168	14.58	618	53.65
2013	404	38.48	109	10.38	492	46.86
2014	323	19.77	110	6.73	1173	71.79
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92
2016	327	18.36	84	4.71	1299	72.93
2017	349	18.08	73	3.78	1410	73.05
2018	373	13.18	92	3.25	2242	79.22
2019	408	19.59	96	4.61	1445	69.40
2020	437	22.89	71	3.72	1287	67.42
2021	430	21.97	69	3.52	1365	69.74
2022	505	24.33	88	4.24	1440	69.39

السنوات	تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية		مجموع الصادرات خارج المحروقات
2000	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2001	12	2.03	44	7.46	15	2.54	590
2002	22	3.93	42	7.50	14	2.50	560
2003	20	3.38	50	8.46	27	4.57	591

477	7.34	35	6.08	29	0.21	1	2004
660	2.27	15	7.58	50	0.00	0	2005
784	2.42	19	4.59	36	0.00	0	2006
1122	3.92	44	3.92	44	0.09	1	2007
980	3.57	35	4.69	46	0.10	1	2008
1387	2.31	32	4.83	67	0.07	1	2009
766	6.40	49	5.48	42	0.00	0	2010
968	3.10	30	3.10	30	0.10	1	2011
1227	1.30	16	2.85	35	0.00	0	2012
1152	1.65	19	2.78	32	0.00	0	2013
1050	1.52	16	2.76	29	0.00	0	2014
1634	0.67	11	0.98	16	0.00	1	2015
2057	0.53	11	0.83	17	0.00	0	2016
1781	1.01	18	2.97	53	0.00	0	2017
1930	1.036	20	4.04	78	0.00	0	2018
2082	1.73	36	3.99	83	0.00	0	2019
1909	1.94	37	4.033	77	0.00	0	2020
1957	1.43	28	3.32	65	0.00	0	2021
2075	2.17	45	4.096	85	0.00	0	2022

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

الموقع الالكتروني: www.bank.af.algeria.dz/htm/rapport.htm

تاريخ الاطلاع 2023/04/01

.جدول رقم 3: يمثل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2022).

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة من المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات حيث تراوحت في فترة 2000-2022 مابين 95.75%

و 88.03%، مثلت سنة 2002 أدنى حصيلة لها وذلك ب 18.11 مليار دولار و هو ما يمثل 96.84% من إجمالي الصادرات، بينما سجلت أعلى حصيلة سنة 2008ب77.19 مليار دولار بنسبة 11.91% من إجمالي الصادرات، و هذا نتيجة لجهود الدولة الجزائرية على إعطاء دفعة جديدة لنشاط الاستثمار و مناخ الأعمال في الجزائر من خلال مراجعة قانون الاستثمار بتحقيق انفتاح السوق الوطنية على شراكات أجنبية قادرة على تجميع الموارد المالية و الوسائل التكنولوجية لضمان نمو اقتصادي مستدام مع مراعاة اعتبارات الأمن البيئي و احتياجات التنمية الاجتماعية، كما أن قانون الاستثمار الجديد تم تدعيمه لتجسيد المناطق الحرة على مستوى الولايات الحدودية لتكون مناطق ذات بعد إفريقي في كل من الدبداب و تندوف وعلى الحدود المالية و النيجرية سيساهم في بعث ديناميكية اقتصادية و تجارية بين سكان الولايات الحدودية والدول المجاورة لها و تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة.

لقد عرفت الفترة 2000 إلى 2022 تطورا محسوبا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من 0.59 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.507 مليار دولار سنة 2022 ما عدا التراجع سنة 2003 الذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزة و العراق مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سوناكوم إلى وقف صادراتها هناك، و نجحت الجزائر في مضاعفة الصادرات خارج المحروقات بعد ما مرت بأزمة اقتصادية خانقة ما بين 2014 و 2020 إثر انهيار أسعار النفط و تفشي وباء كورونا أدى إلى عرقلة الإنتاج و الإمدادات و النقل عبر العالم و جعل دولا تحت رحمة الحجر الصحي، و هو ما حصل في الجزائر حيث تكبدت جميع القطاعات بما فيها قطاع الطيران و السياحة خسائر فادحة، كما أثر على الجانب النفسي للمواطن كغيره من سكان العالم، و آثار حالة من الذعر و الهلع في أوساط الناس و هو ما انعكس سلبا على المردود البشري و جودة الخدمات.

إن اسبب الانتعاش كما سبق الذكر يرجع إلى تزايد جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها، و ذلك بطرحها لجملة من الحوافز في إطار سياستها المنتهجة.

يبين الشكل أسفله التوزيع النسبي للصادرات خارج المحروقات:

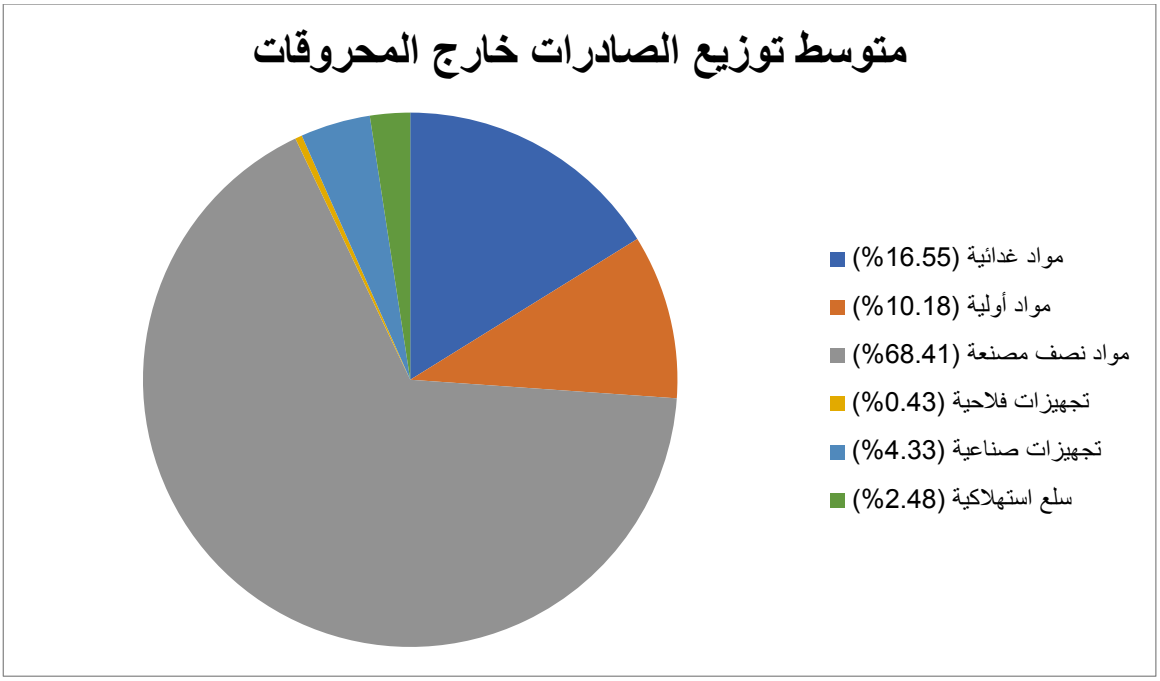

.

الوحدة: مليار دولار.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2.

الشكل رقم 3 : متوسط توزيع الصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2022).

تحتل المنتجات النصف مصنعة المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة قدرت ب 68.41 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2022) تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت و مشتقاتها الأخرى، و هو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات و قد عرفت المنتجات النصف المصنعة انتعاشا حيث قفزت من 447 مليون دولار سنة 2000 بنسبة57.76% إلى 1440 مليون دولار سنة 2022 و السبب في ذلك أن نم والمنتجات متعلق بنمو صادرات المحروقات، حيث تزداد كلما ازدادت هذه الأخيرة .تليها في المرتبة الثانية المواد الغذائية و ذلك بنسبة 16.55% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة حيث تتمثل أساسا في التمور و الخضر، و قد سجلت سنة 2022 أعلى مستوى لها، حيث قدرت ب500 مليون دولار أمريكي بنسبة 24.33% و هذا يعود للمجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية للارتقاء بالنشاط الفلاحي.

تأتي في المرحلة الثالثة المواد الأولية مسجلة نسبة 10.18 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2022) حيث تتمثل في الفوسفات و نفايات الحديد و الزنك و النحاس، و سبب احتلالها لهذه المرتبة راجع إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر، و قد عرفت هذه المنتجات تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 42 مليون دولار سنة 2000 إلى 88 مليون دولار سنة 2022.

في حين احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 4.33% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، و تمثلت منتجاتها في التجهيزات المستعملة في البناء و الصحة، الأشغال العمومية و الميكانيك و قد عرفت تراجع في السنوات الأخيرة انخفاضا من 44 مليون دولار سنة 2000إلى 4.096 مليون دولار سنة 2022 بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية، بينما تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 2.48% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، و تتضمن أغلب منتجاتها في مواد التنظيف و التجميل، في حين تأتي في المرتبة الأخيرة مواد التجهيز الزراعي بنسبة 0.43% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تتكون منتجاتها من الجرارات و الأجهزة الميكانيكية و بعض اللوازم كقنوات الصرف و الأنابيب، و ظلت هذه المنتجات في التراجع حتى حققت إرادات معدومة في بعض السنوات.

2.1.طور قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2022):

إن قيام الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية كانت من بين أهدافها هو زيادة الصادرات الجزائرية إلى الخارج والتقليل من الواردات وبذلك التخلص من التبعية الكبيرة للدول الأخرى ، وعلى ضوء ذلك سوف تقوم بدراسة تطور قيمة الواردات الجزائرية والتركيبة السلعية لها وتغيراتها خلال فترة الدراسة (2000-2022).

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	الواردات
2000	9.35
2001	0.56
2002	12.01
2003	13.32
2004	17.95
2005	19.89
2006	20.68
2007	26.68
2008	38.07
2009	37.4
2010	38.89
2011	46.93

2012	51.57
2013	55.02
2014	58.58
2015	51.50
2016	47.08
2017	46.05
2018	46.19
2019	41.93
2020	34.39
2021	33.98
2022	30.02

المصدر: بنك الجزائر

http ://www.bank.of.algeria.dz/htm

الجدول رقم 4:يبين تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة (2000-2022)

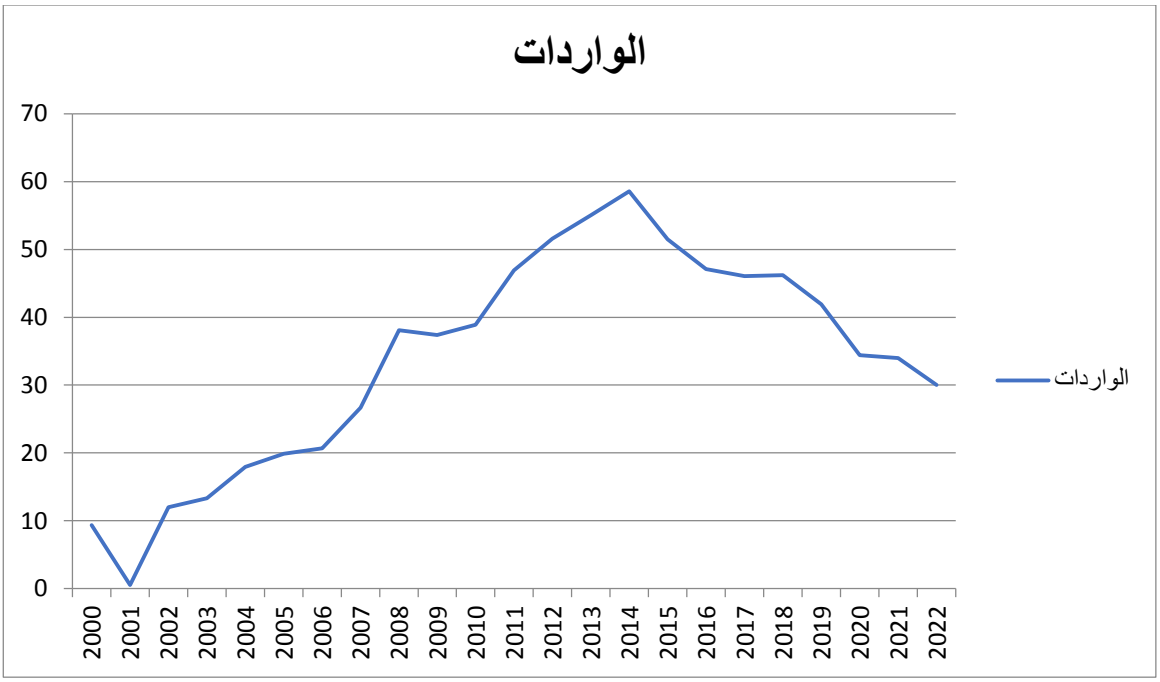

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

الشكل رقم 4: قيمة الواردات خلال فترة الدراسة (2000-2022).

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن قيمة الواردات في تزايد مستمر حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 9.35مليار دولار، في حين بلغت هذه الواردات ما قيمته0.56 مليار دولار عام 2001 ، و استمرت بالتزايد سنة2002 لتصل إلى12.01 مليار دولار أما في سنة 2003 قد بلغت الواردات الجزائرية 13.32 مليار دولار و في عام 2004 استمرت الواردات الجزائرية في الارتفاع و الزيادة لتسجل قيمة 17.95 مليار دولار، و في عام 2005 بلغت هذه الواردات 19.89 مليار دولار و في عام 2006 بقيت في الارتفاع محققة 20.68 مليار دولار، تواصلت قيمة الواردات في الارتفاع خلال عام 2008 لتصل إلى 38.07مليار دولار و في سنة 2012 سجلت واردات الجزائر قيمة 51.57 مليار دولار و بقيت في تصاعد خلال السنتين 2015-2014 مسجلة القيمتين 51.50، 58.58 مليار دولار على التوالي لتسجل بذلك تراجعا ملحوظا قدرب 30.02 مليار دولار عام 2022 مقارنة مع السنوات الفارطة.

و يمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى(مراد يونس،عبد الحميد مزغيت،2017).

.ارتفاع أسعار المواد الأولية حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب

.الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا.

.زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان ، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه على تلبية الحاجات المتزايدة ، كما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر محاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة.

.ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات .

وعقب انهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية ، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في ☹فيصل بهلولي ، 2012 ، ص 113)

. إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط .

.تسقيف العديد من الواردات عبر وضع رخص الاستيراد .

1.2.1.لتوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: (مليار دولار).

السنوات	المواد الغذائية		الطاقة		المواد الأولية		المواد نصف مصنعة	

	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	2415	26.32	129	1.40	428	4.66	1655	18.04
2001	2396	24.09	139	1.39	478	4.80	1872	18.83
2002	2740	22.82	145	1.20	562	4.68	2336	19.45
2003	2678	19.78	114	1.05	689	5.09	2857	21.11
2004	3385	19.74	158	0.92	733	4.27	3422	19.95
2005	3374	17.62	199	1.03	706	3.68	3845	20.08
2006	3572	17.72	230	1.14	792	3.92	4637	22.99
2007	4656	17.95	305	1.17	1245	4.80	6678	25.75
2008	7397	19.74	560	1.49	1318	3.51	9502	25.36
2009	5514	14.92	516	1.39	1128	3.05	9557	25.87
2010	5696	14.96	898	2.35	1325	3.48	9494	24.94
2011	926	20.84	1094	2.46	1676	3.77	10047	22.61
2012	8483	17.90	4659	9.83	1729	3.65	9994	21.09
2013	9013	17.40	4139	7.99	1732	3.34	10642	20.55
2014	1050	18.83	2720	4.85	1812	3.23	12301	21.95
2015	8948	18.10	2247	4.54	1489	3.01	11482	23.23
2016	7855	17.59	1234	2.76	1490	3.33	10972	24.57
2017	8069	18.34	1899	4.31	1456	3.30	10483	23.83
2018	8573	18.56	1015	2.20	1898	3.03	10959	23.72
2019	8072	19.26	1436	3.43	2012	4.80	10279	24.52
2020	8094	23.54	915	2.66	2299	6.69	7967	23.17
2021	8082	23.87	1422	4.20	2187	6.46	8875	26.22
2022	7965	26.90	1325	4.48	1567	5.29	7623	25.74

السنوات	التجهيزات الفلاحية	//	التجهيزات الصناعية	//	السلع الاستهلاكية	//	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	الواردات الإجمالية
2000	85	0.92	3068	33.44	1393	15.18	9173
2001	155	1.55	3435	34.55	1466	14.74	9940
2002	148	1.23	4423	36.84	1655	13.78	12009
2003	129	0.95	4955	36.61	2112	15.60	13543
2004	157	0.91	6681	38.96	2610	15.22	18199
2005	150	0.78	7950	41.52	2922	15.26	20357
2006	90	0.44	8015	39.74	2820	14.03	21456
2007	137	0.52	9361	36.10	3546	13.67	27439
2008	164	0.43	12344	32.95	6172	16.47	39479
2009	219	0.59	14142	38.27	5868	15.88	39297
2010	321	0.84	16200	42.57	4119	10.82	40212
2011	364	0.81	17074	38.43	4907	11.04	47300
2012	310	0.65	12793	27.0	9400	19.84	50376
2013	477	0.92	15233	29.42	10539	20.35	54903
2014	629	4.12	18115	32.33	9894	17.66	55721
2015	638	1.29	16369	33.12	8243	16.68	49416
2016	479	1.07	14709	32.94	7904	17.70	44376
2017	585	1.32	13368	30.38	8120	18.47	43980
2018	563	1.22	13433	29.08	9756	21.12	46197
2019	457	1.09	13202	31.50	6455	15.41	41913
2020	200	0.58	9157	26.63	5750	16.72	34382
2021	370	1.10	8268	24.43	4641	13.71	33845

2022	220	0.74	7157	24.17	3750	12.67	29607

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة (2000-2022).

جدول رقم 5: يمثل التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000-2022)

يبين الشكل أسفله التوزيع النسبي للواردات.

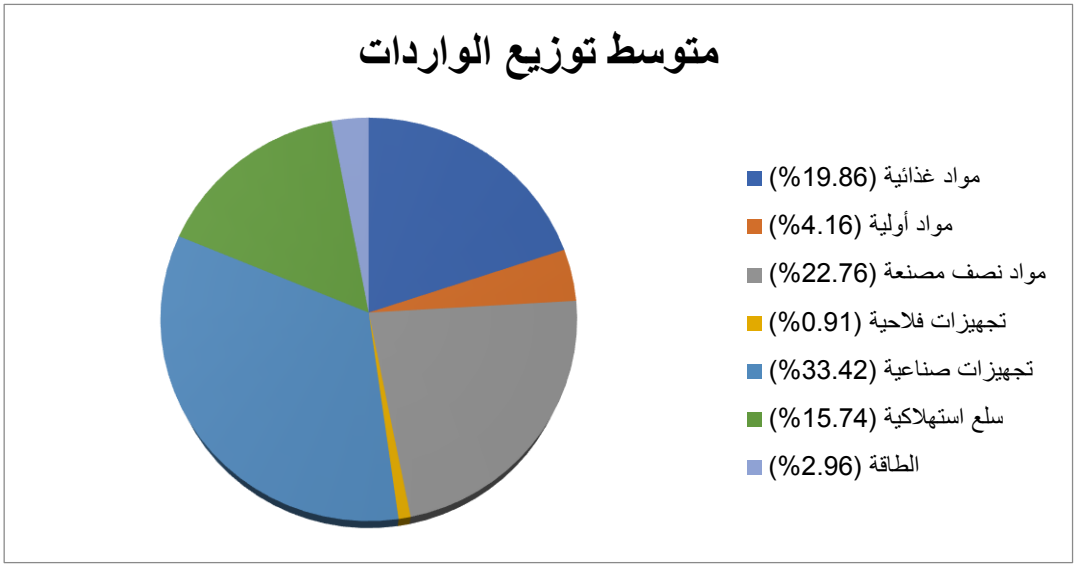

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4).

الشكل رقم 5: متوسط توزيع الواردات للفترة (2000-2022)

من خلال الجدول والشكل رقم (5) نلاحظ أن :

1-التجهيزات الصناعية :

تحتل الحصة الأكبر من حجم الواردات الجزائرية هذا ما يدل على توجه الدولة نحو النهوض بالقطاع الصناعي وإرساء قواعد هياكل صناعية كبرى الأمر الذي يتطلب تجهيزات ومعدات صناعية متعددة حيث عرفت زيادة كبيرة في قيمتها منذ سنة 2004 لتصل أعلى قيمة لها سنة 2014 حيث قدرت ب 18115 مليون دولار حوالي 18 مليار دولار بنسبة 33.42% من إجمالي الواردات لتنخفض في السنوات من 2015-2016 إلى 15 و 14 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول الأمر الذي أدى إلى تقليل الواردات وتجميد بعض المشاريع ووصلت إلى نسبة 24.17% في سنة 2022 كما هو موضح في الشكل رقم (5) .

2-المنتجات نصف المصنعة:

تميزت الواردات من المنتجات نصف المصنعة بوتيرة متزايدة بلغت أعلى قيمة لها حوالي 13 مليار دولار في سنة 2014 بنسبة 21.95% ومن حجم الواردات الإجمالية وهذا راجع إلى إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية في مجال التركيب خاصة في مجال السيارات والإلكترونيات استجابة للطلب المحلي .

3-المنتجات الغذائية:

بلغت أعلى قيمة لها في 2014 بحوالي 10 مليار دولار بنسبة 18.83% باعتبار أن الجزائر من أكبر المستوردين للقمح في العالم وانخفضت بعد ذلك في سنة 2015 إلى 8 مليار دولار و7 مليار دولار في كل من سنوات 2020-2021-2022 كنتيجة لسياسة الدولة لتقليل حجم الواردات بحظر استيراد بعض أنواع السلع والعمل بنظام الحصص بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة وتشجيع الدولة للإنتاج المحلي ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات من جهة أخرى .

4-المنتجات الاستهلاكية :

بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2013 ب 11 مليار دولار بنسبة 20.35% من إجمالي الواردات و 10 مليار دولار في سنة 2014 بسبب تنامي الطلب عليها وخاصة على السيارات لتنخفض قيمتها في السنوات 2018-2019-2020 إلى مابين 6 و 9 مليار دولار أمريكي وصلت إلى نسبة 12.67% سنة 2022.

5-المواد الأولية :

الواردات من المواد الأولية كانت بوتيرة متزايدة خلال الفترة محل الدراسة وصلت قيمتها إلى 3 مليار و 400 مليون دولار أمريكي بنسبة 5.29% من حجم الواردات.

6-الطاقة :

وصلت أعلى قيمة لها في سنة 2012 بحوالي 5 مليار دولار بنسبة قاربت 10%(9.83%) من حجم الواردات لتنخفض بعدها في 2014 إلى 4 مليار دولار وبعدها إلى 2 مليار دولار في سنتي 2015و 2016 لتصل إلى 1015مليون أمريكي في 2018 بنسبة وصلت 2.20% و 915 مليون دولار سنة 2020 بنسبة 2.66 %وسنة 2022 ب 1325بنسبة 4.48% بنسبة 2.96%كما هو موضح في الشكل رقم (5) وذلك راجع إلى زيادة أسعار المواد الطاقوية في الجزائر وكذا تجميد العديد من المشاريع الكبرى .

7-التجهيزات الفلاحية:

خلال كل سنوات الدراسة من (2000-2022) كانت فاتورة التجهيزات الفلاحية منخفضة حيث لم تتجاوز أعلى قيمة لها مبلغ 638 مليون دولار أمريكي في سنة 2015 بنسبة 0.91% من إجمالي الواردات .

2.مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2022)

1.2.تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2000-2022)

يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك علاقة وثيقة بين حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وبين الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود ذلك أن ارتفاع التجارة الخارجية يمنح الشركات الأجنبية فرصة للإنتاج و التوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط إنتاجي في مجال التصدير والاستيراد وتحقق بالتالي فوائد مرتفعة ، وتؤثر الصادرات على الاستثمار الأجنبي من خلال أن ارتفاع أسعار الصادرات قياسا بأسعار الواردات يترتب عليه تحسين في ميزان الحساب الجاري مما يؤدي إلى إجراءات توسعية في مجال زيادة الاستثمار الخاص بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر (حازم بدر الدين ،2001 ص 107،108) والوقوف على نتائج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على النمو النمو الاقتصادي سوف نقوم بالتطرق إلى :

1.1.2. تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات (2000-2022):

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	280

2001	1113
2002	1065
2003	638
2004	882
2005	1145
2006	1888
2007	1743
2008	2632
2009	2754
2010	2301
2011	2580
2012	1499
2013	1697
2014	1507
2015	-548
2016	1637
2017	1232
2018	1507
2019	1405
2020	1327
2021	1385
2022	1394

المصدر : تقارير بنك الجزائر

جدول رقم 6:يمثل تطور رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات (2000-2022)

البريد الإلكتروني http :/www.bankof.algeria.dz/htm//bulletin statistique.htm

تاريخ الإطلاع01/04/2023:

يمثل الجدول أعلاه تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2000-2022).

يبين التذبذب الذي كان فيه الاستثمار الأجنبي خلال السنوات(2000-2004) من حالات ارتفاع وانخفاض حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000 برصيد 280 مليون دولار، و أكبر قيمة له كانت سنة 2003 بمبلغ 2754مليون دولار.عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدءا من سنة 2005 أين كان رصيدها يقدر ب 1145 مليون دولار ارتفاعا مستمرا، و يرجع أحد الخبراء الاقتصاديين أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و 2011 يخص فقط الجانب النقدي حيث قامت البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة إلى الجزائر و هذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك البنوك خاصة و أن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية و ذلك تجنبا لعملية الاستدانة من الخارج (حليم بن دحمان، 2011،ص63) ؛و انخفضت نسبة الاستثمارات لتصل إلى548 مليون دولار سنة 2014 و يرجع ذلك إلى أن القوانين التي فرضتها الجزائر عليها، حيث تم سن قانون يقضي بإلزامية أن تكون في إطار شركة تتمثل في المساهمة الوطنية على الأقل نسبة 51% كما تراجعت العديد من الشركات عن المشاريع التي كانت تنوي القيام بها في الجزائر و ذلك بسبب القرارات و البيروقراطية و التي تتعلق بطول فترة انعقاد المجلس الوطني للاستثمار و عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأسماله إلا بعد 25 سنة من النشاط إلى جانب إلغاء حق المستثمر في شراء العقار،لتقوم بعدها الجزائر جاهدة لتشجيع الاستثمارات كعامل للنهوض بالاقتصاد الوطني بتعديل القوانين و تحسين مناخ الاستثمار لتصل الاستثمارات الأجنبية في السنتين الأخيرتين2021و 2022 إلى 1385 مليون دولار و 1394 مليون دولار و يبقى هذا غير كافي.

2.1.2.التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بين (2000-2022):

الوحدة: مليون دولار.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة%
الصناعة	658	63.83	3151288	73.42
البناء و الأشغال	146	5.20	241090	6.30
النقل	143	13.44	93603	4.45
الخدمات	28	2.98	29077	2.03
الفلاحة	15	1.46	6870	1.80

الصحة	7	0.76	24683	1.70
السياحة	20	2.22	239345	5.20
الاتصالات	1	0.11	93441	4.57
المجموع	1018	100	3887397	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و ائتمان الصادرات

www.andi.dz.consultedcln

تاريخ الاطلاع 02/04/2023

جدول رقم 7:يمثل التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصناعة لها الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية بحوالي658 مشروع بقيمة 3151288 مليار دينار جزائري ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 146 مشروع بقيمة 241090مليار دينار جزائري أما القطاع الذي يلي هذا القطاع فهو قطاع النقل ب 143 مشروع بقيمة 93603مليار دينار جزائري، ليليها بعد ذلك قطاع الخدمات ب28 مشروع بقيمة 29077 مليار دينار جزائري ثم قطاع السياحة ب20 مشروع بقيمة239345 مليار دينار جزائري و هناك قطاعات أخرى لم تستقطب إلا القليل و الضعيف من المشاريع،كقطاع الفلاحة ب 15 مشروع و قطاع الصحة ب 7 مشاريع و قطاع الاتصال ب 1 مشروع حيث بقيت هذه القطاعات الثلاث دون المستوى المطلوب.

كما يتضح لنا من معطيات الجدول أن المستثمرين الأجانب يختارون القطاع الصناعي نتيجة لارتفاع عوائد حيث تمثل نسبة 63.83% من عدد المشاريع و 73.42% من العوائد التي تحققها من مجموع عوائد الاستثمارات الأجنبية الكلية

و ما يمكن الإشارة إليه أن هذه الإحصائيات الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب المعبر عنها لا تمثل القيمة الحقيقية لعدد المشاريع و العوائد المحققة، و هذا ما يوضح معاناة الاقتصاد الجزائري و الميزان التجاري و المعلومات بصفة خاصة للكثير من النسبية وعدم الدقة

2.2. تطور رصيد ميزان رؤوس الأموال خلال الفترة(2000-2022):

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي	رؤوس الأموال الرسمية	رصيد حساب رأس المال
2000	0.42	-1.96	-1.36
2001	1.18	-1.99	-0.87
2002	0.97	-1.32	-0.71
2003	0.62	-1.38	-0.37
2004	0.62	-2.23	-1.87
2005	1.06	-3.05	-4.24
2006	1.76	-11.89	-11.22
2007	1.35	-0.77	-1.08
2008	2.28	-0.43	2.54
2009	2.54	1.30	3.45
2010	3.47	0.44	3.42
2011	2.04	-1.08	2.38
2012	1.52	-0.62	-0.24
2013	1.96	-0.38	-0.87
2014	1.53	0.52	3.40
2015	0.69	-0.46	-0.25
2016	1.59	0.64	0.19
2017	1.24	-0.07	0.31
2018	0.59	0.15	0.89
2019	1.30	-0.07	0.18
2020	1.49	0.22	2.65
2021	2.30	-0.55	-1.33

2022	3.38	1.40	3.66

المصدر: بنك الجزائر، الإحصائية الثلاثية مارس 2001 ،ديسمبر 2008 ،ديسمبر 2012

جوان 2015،ديسمبر 2018 ،مارس 2020 ديسمبر 2021 ،جوان 2022 ،ص 15

جدول رقم 8: يمثل تطور رصيد رؤوس الأموال خلال فترة الدراسة (2000-2022)

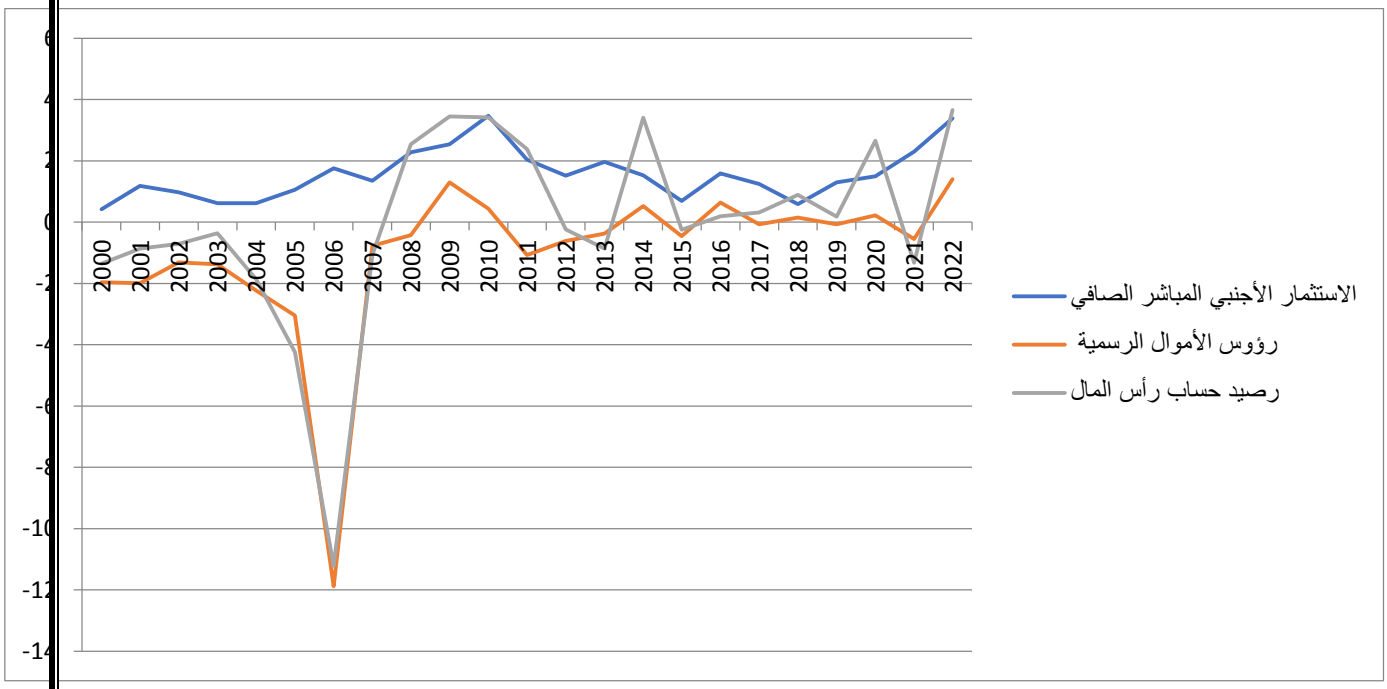

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (8)

الشكل رقم 6: تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة(2000-2022).

يتضح من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (6) أن حساب رأس المال تميز برصيد سالب خلال السنوات من 2000-2007 حيث عرفت هذه الفترة عجزا متذبذبا ،أين كان أكبر عجز سجله الحساب في عام 2006 برصيد قدر ب 11.28% ويعود ذلك إلى العجز المسجل في حساب رؤوس الأموال الصافية والذي يرجع سببه فيما يلي:

_نقل الديون الخارجية بالإضافة إلى أعباء الدين المترتبة عليها.

_توجيه الإيرادات المهمة من الصادرات إلى تسديد الديون الخارجية وخدمة الدين.

_اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية من أجل الاقتراض.

_ضعف الاحتياطات من الصرف.

و بداية سنة 2008 عرف رصيد ميزان رأس المال فائض و استمر هذا الفائض بوتيرة متذبذبة إلى سنة 2011 أين بلغ الفائض 2.38 مليار دولار و يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدين الخارجي من جهة، و التحسن في حساب

الاستثمار الأجنبي و حساب رؤوس الأموال الصافية من جهة أخرى و يعود سبب انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة و التي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بحوالي 3.47 مليار دولار و هي أعلى قيمة نتيجة تحسن الأوضاع السياسية في الجزائر، و قيامها بتسديد ديونها بفضل ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى البرامج التنموية المطبقة في تلك الفترة و المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ،البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 ,و البرنامج الخماسي 2010-2014 و التي استقطبت عدد لا بأس به من الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الأشغال العمومية إلا أن هذا الانتعاش بقي محصورا في القطاعات مضمونة العائد و في الجزائر قطاع المحروقات .قد أخذ حساب رؤوس الأموال الصافية قيما موجبة خلال سنتي2010-2009 بسبب الارتفاع الحاصل في قيمة القروض المتأتية من الخارج على إثر تبني البرامج الاقتصادية سالفة الذكر بحجة تسريع وتيرة النمو الاقتصادي مستغلين بذلك بحبوحة ارتفاع أسعار النفط و في سنتي2013- 2012 حقق هذا الرصيد عجزا قدره -0.24 ، 0.87 على التوالي و ذلك بسبب تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذا ارتفاع قيمة القروض المسددة مقابل انخفاض تلك المتأتية من الخارج ليحقق في سنة 2014 فائض بقيمة3.40 مليار دولار و في سنة 2015سجل حساب رأس المال عجزا بقيمة 0.25- مليار دولار و خلال السنوات 2022-2016 سجل هذا الميزان رصيدا موجبا أين بلغ سنة 2022 أعلى قيمة له و المقدرة 3.66 مليار دولار كذلك إن التذبذب الحاصل لميزان رأس المال في الجزائر خلال السنوات(2015-2021) يعود إلى التذبذبات الحاصلة بحجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، نتيجة حجم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج و عليه يمكننا القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في تخفيض العجز في حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2000-2022) و تحقيق فوائض في بعض السنوات.

3.النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

1.3.النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت تكييف سياستها الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي ، من خلال هذا سنتطرق إلى تتبع تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022)

1.1.3.تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة (مليار دولار)

السنة	النمو الاقتصادي%
2000	2.2
2001	4.6

2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.0
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.8
2012	3.3
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.9
2016	4
2017	1.4
2018	2.3
2019	0.8
2020	1.9
2021	3.4
2022	4.7

Source :world bank data

جدول رقم 9 : يمثل تطور النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2022)

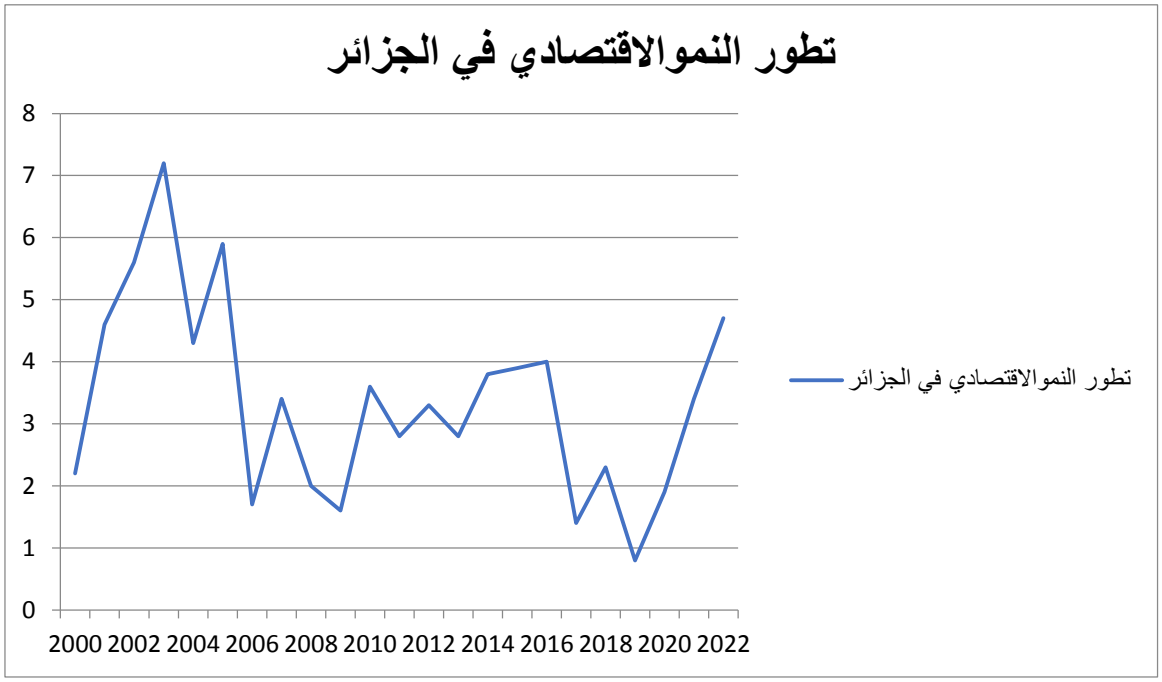

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8).

الشكل 7: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

من خلال الجدول و الشكل أعلاه سنحاول عرض النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) لقد قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات كما يلي: ؛

.الفترة الأولى من (2000 إلى 2009) نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة بحيث ارتفع معدل النمو من 22% سنة 2000 إلى غاية 7.2% سنة 2003

.الفترة الثانية من (2004-2009) شهد النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة انخفاضا حادا في معدلاته ، لينتعش نسبيا سنة 2005 مسجلا 5.9% ليعاود بعد ذلك الانخفاض بصورة كبيرة ، حيث انخفض مباشرة إلى 1.7% سنة 2006 أي بمقدار 4.2% ثم إلى 1.6% سنة 2009 و هو أدنى مستوى ، عموما سجل معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تذبذبا كبيرا

.الفترة الثالثة من (2010 إلى 2015) عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة انتعاشا نسبيا ليسجل 3.6% خلال 2010وصولا إلى 3.9% سنة 2015

الفترة الرابعة من (2016 إلى 2022) شهد النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة انخفاضا حادا في معدلاته حتى كان مرتفع سنة 2016 بنسبة 4% ليعاود بعد ذلك في انخفاض ليصل سنة 2019 أدنى قيمة له قدرت ب 0.8% لينتعش نسبيا في السنوات الأخيرة من الدراسة ليصل إلى قيمة 4.7% سنة 2022

2.1.3. النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر

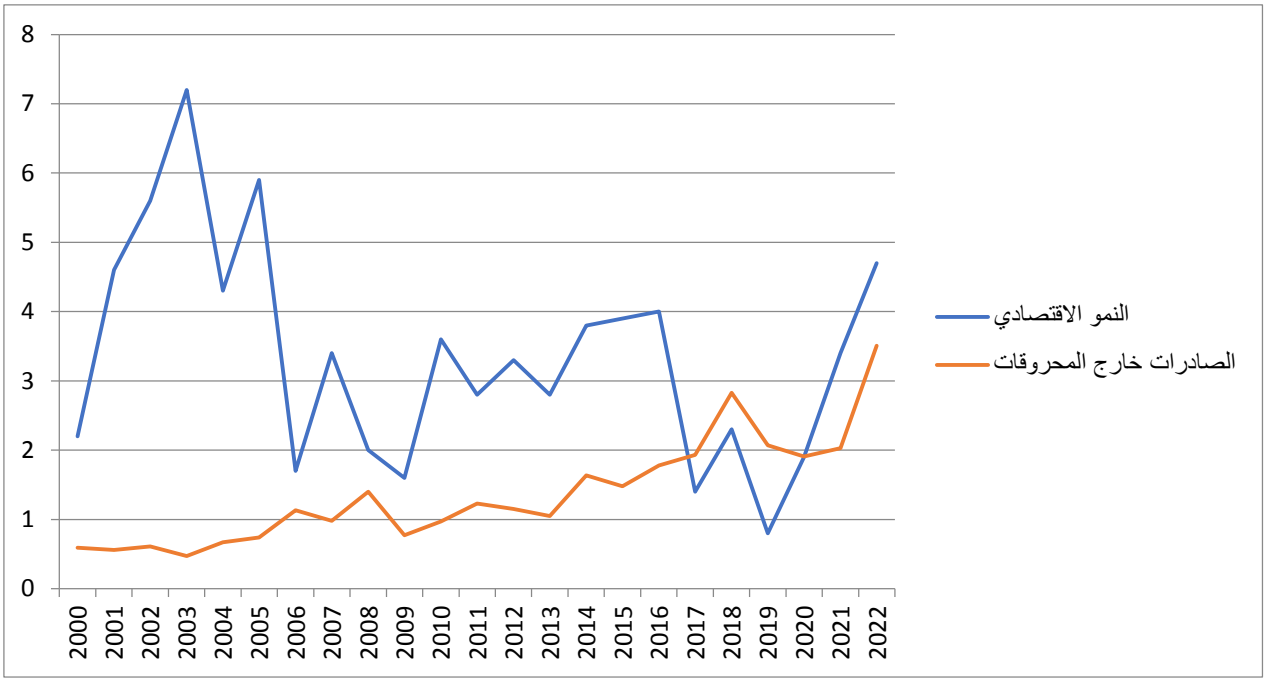

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (1)؛ و رقم (8).

الشكل رقم 8 : العلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات خارج المحروقات خلال الفارة (2000-2022)

من خلال الشكل رقم (8) يتبين لنا أن الارتفاع الكبير في النمو خلال الفترة الأولى لم يصاحبه ارتفاع كبير في الصادرات خارج المحروقات، لما ارتفع النمو الاقتصادي سنة 2003 حيث قدرت نسبته 7.2% انخفضت الصادرات خارج المحروقات ب مقدار 0.14 مليار دولار خلال هذه السنة و الانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي سنة 2006الذي سجل قيمة 1.7% لم يصاحبه انخفاض في قيمة الصادرات خارج المحروقات، بل العكس ارتفعت بمقدار 0.39 مليار دولار كما هو مبين في الشكل رقم(9) في سنة 2008 ارتفعت الصادرات خارج المحروقات إلى3.4% ، انخفضت عائدات الصادرات خارج المحروقات إلى0.98 مليار دولار و على العكس سنة2008 ارتفعت الصادرات خارج المحروقات بمقدار 0.42 مليار دولار غير أن النمو الاقتصادي انخفض بمقدار 1.4في السنوات2009 ، 2010، 2011، 2013، 2018،2019،2020.

كانت العلاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي في السنوات 2012، 2014، 2015، 2016، 2022

فقد كانت العلاقة عكسية بينهما هنا نكون قد أثبتنا عدم وجود علاقة كبيرة بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة و هذا ما سنؤكده من خلال الدراسة القياسية.

3.1.3.النمو الاقتصادي و الواردات بالجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022)

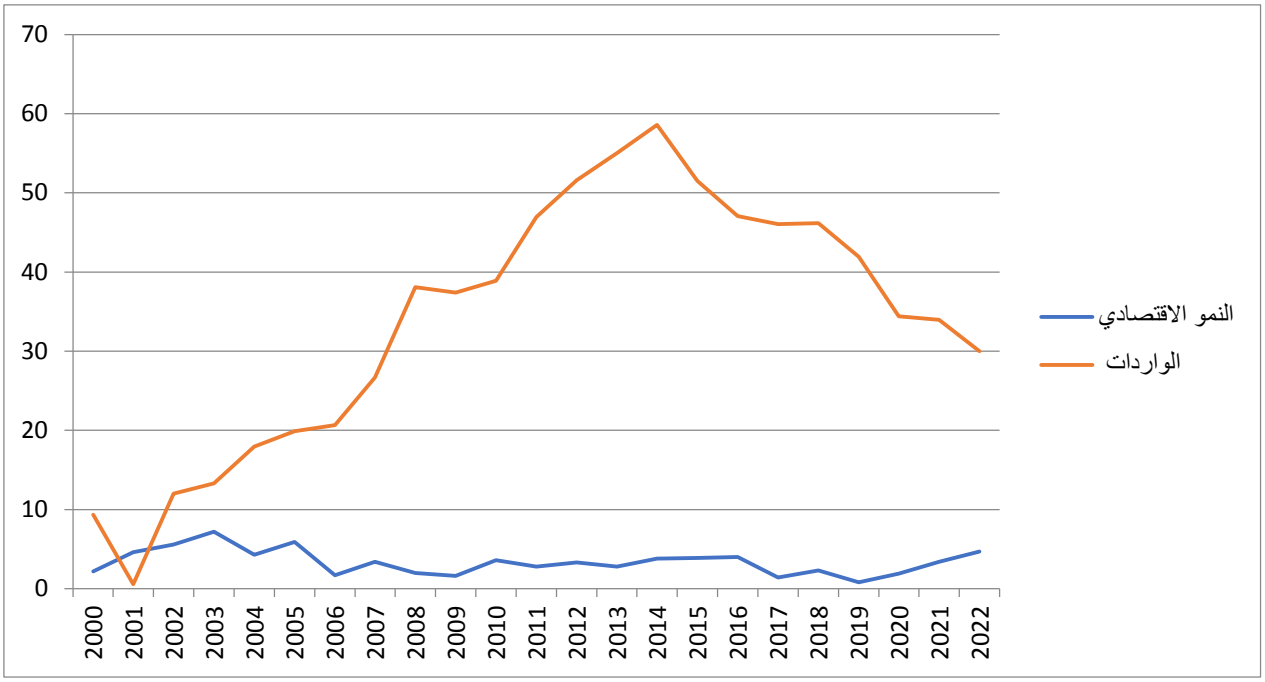

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3)، و رقم (8).

الشكل رقم 9: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الواردات بالجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022).

من خلال الشكل رقم (9) يتبين لنا أن الارتفاع المستمر والمتزايد في النمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى من الدراسة صاحبه الارتفاع الكبير في قيمة الواردات ، ارتفع النمو الاقتصادي سنة 2003 حيث قدرت نسبته ب 7.2% ارتفعت قيمة الواردات بمقدار 13.32 مليار دولار خلال هذه السنة ، و الانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي سنة 2006 الذي سجل قيمة 1.7% لم يصاحبه انخفاض في قيمة الواردات بل ارتفعت بنسبة 2.68 مليار دولار كما هو كبين في الشكل رقم (9) في سنة 2007 لما ارتفع النمو الاقتصادي إلى 3.4%، إذ ارتفعت قيمة الواردات بقيمة 26.68 مليار دولار ، على العكس سنة 2008 الواردات تزايدت في الارتفاع حيث وصلت قيمة 37.4 مليار دولار بينما النمو الاقتصادي انخفض بمقدار 1.4% أما في سنوات 2010، 2012، 2014، 2015، 2016، 2021، 2022 كانت العلاقة طردية بين قيمة الواردات والنمو الاقتصادي ، أما في السنوات 2009-2011 ، 2013، 2017، 2019، 2020 كانت العلاقة عكسية بينهما ، من هنا نكون قد أثبتنا عدم وجود علاقة كبيرة بين الواردات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وهذا ما سنؤكده من خلال الدراسة القياسية.

4.1.3.النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافي خلال فترة الدراسة (2000-2022)

يوضح الشكل رقم (11) العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022)

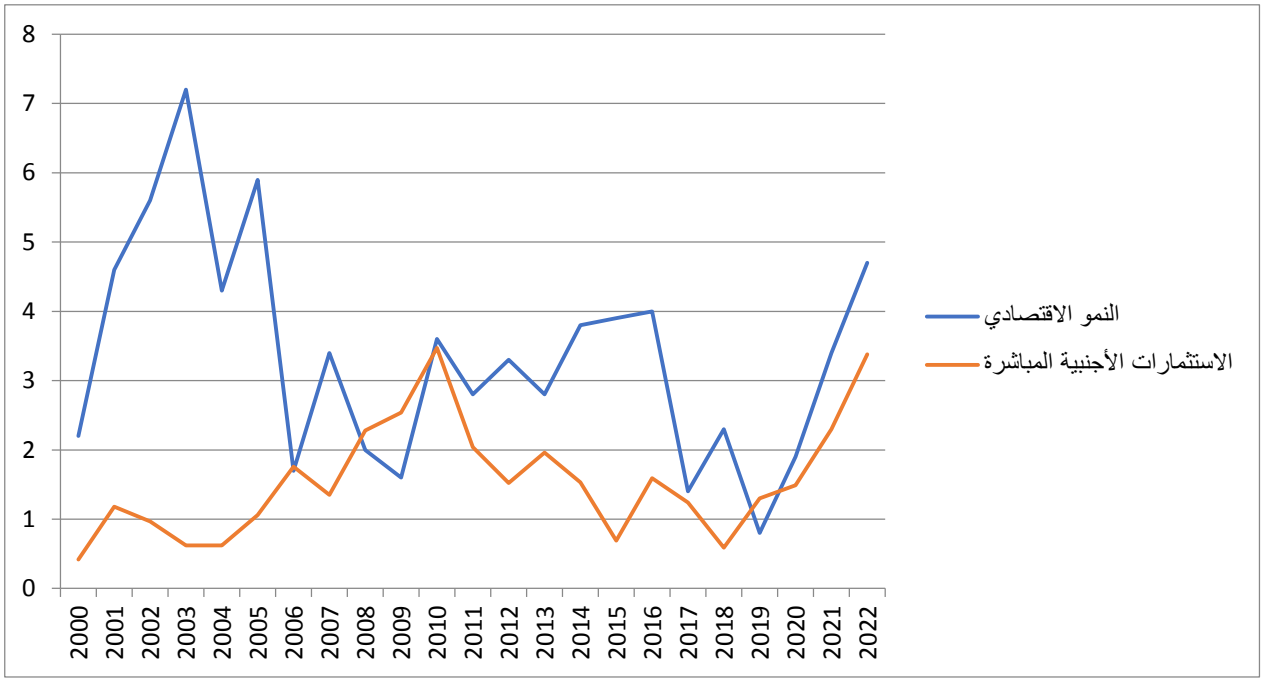

المصدر:بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7).

الشكل رقم 10: العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022)

من خلال الشكل رقم (10) يتبين لنا الارتفاع المستمر و المتزايد في النمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى من الدراسة لم يصاحبه الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية حيث شهد النمو الاقتصادي سنة2003 ارتفاع نسبة قدرت 7.2% بينما الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت انخفاض في نفس السنة بقيمة0.6 مليار دولار، و الانخفاض الكبير الذي شهده النمو الاقتصادي سنة 2006 الذي سجل قيمة 1.7% لم يصاحبه انخفاض في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل ارتفعت من قيمة 1.06 مليار دولار سنة 2005 إلى قيمة 1.76 مليار دولار سنة 2006 تحسن طفيف،كما هو مبين في الشكل رقم(11) في سنة 2007 تراجعت قيمة الاستثمارات و قد قدرت ب 1.35 مليار دولار بينما شهد النمو الاقتصادي في نفس السنة ارتفاع ملحوظ قدر بنسبة 3.4% على خلاف سنة 2008 الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت تحسن و ارتفاع وصلت قيمتها إلى 2.28 مليار دولار، بينما النمو الاقتصادي انخفض بمقدار 1.4% ،نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة،(2000-2022) شهدت تذبذبات كبيرة تارة في الارتفاع و التحسن و تارة أخرى في الانخفاض في السنوات 2010 و 2016 و 2021 و 2022 كانت العلاقة طردية بين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي، أما في السنوات2009،2011، 2012، 2013، 2014، 2015،2016، 2017 ، 2018، 2019 ،2020 كانت العلاقة عكسية بينهما من هنا قد أثبتنا عدم وجود علاقة كبيرة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة و هذا ما سنأكده من خلال الدراسة القياسية.

2.3. تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

عرف الناتج المحلي الإجمالي تطورا إيجابيا خلال فترة الدراسة كما هو في الجدول الموالي:

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	4123.5
2001	4260.8
2002	4537.7
2003	5264.2
2004	6126.7
2005	7519.0
2006	8514.8
2007	9366.6
2008	11090.9
2009	10034.3
2010	12049.5
2011	14526.6
2012	16115.4
2013	16643.8
2014	17205.1
2015	16799.02
2016	17406.3
2017	17338.5
2018	16832.1
2019	16611.6
2020	17303.3
2021	18202.5

2022	184312

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر

www.bank.of.algeria.dz/htm//rapport.htm

الجدول رقم 10 : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

يمثل الشكل أسفله الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2022).

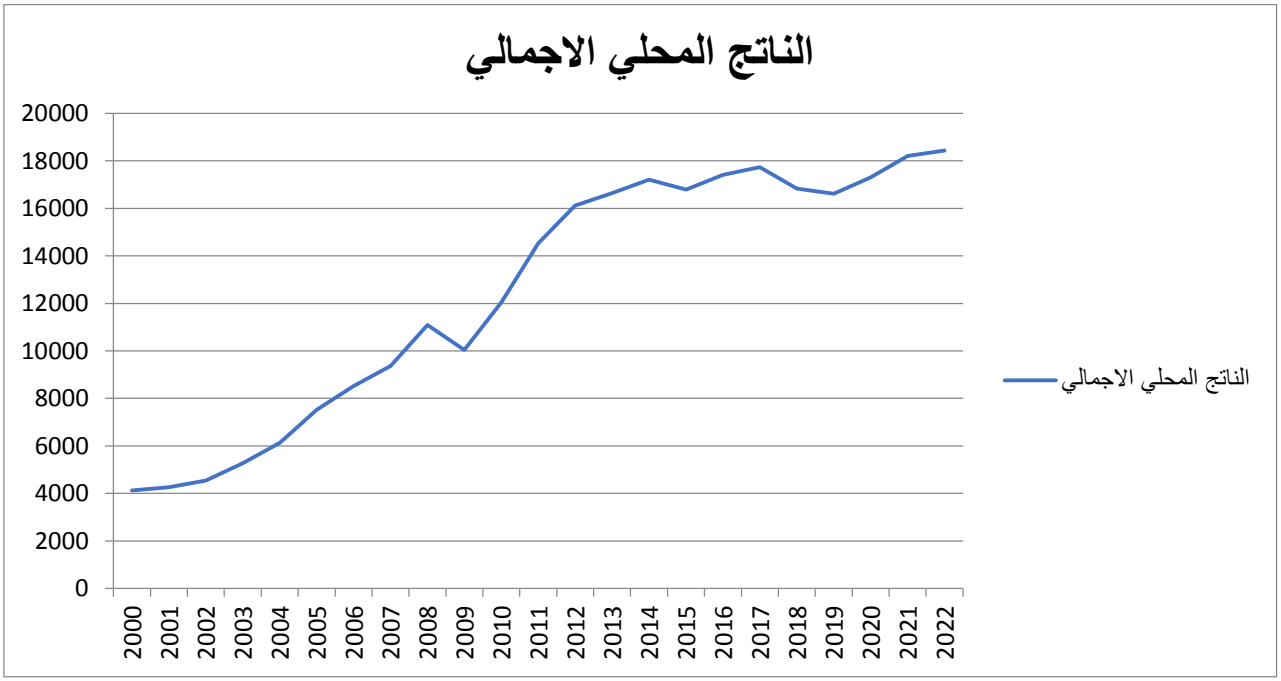

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9)

الشكل رقم 11:يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي فيا لجزائر.

من خلال الشكل رقم (11) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي فيا لجزائر في تطور مستمر، فبعد أن كان يقدر ب 4123.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 ارتفع تدريجيا إلى أن وصل إلى 11090.0 مليار دينار جزائري سنة 2008و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، و تدخل الدولة في تحفيز النمو الاقتصادي، عبرت تبنيها برامج الإنعاش الاقتصادي، و لكن في سنة 2009 ،انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 10034.3 مليار دينار جزائري ليرتفع بعدها وصولا إلى أقصى مستوى له سنة 2014 بقيمة قدرت 17205.1 مليار دينار جزائري مع انخفاض طفيف سنة 2015 قدر بمليار دينار جزائري، ليعاود الارتفاع في السنتين 2016-2017 بالقيم 17406.2 و 17738.5 مليار دينار جزائري على التوالي ليشهد بعدها انخفاض طفيف في السنتين 2018 و 2019 بالقيم 16611.6و 16832.1 مليار دينار جزائري على التوالي، ليرتفع بعدها وصولا إلى أقصى مستوى له خلال فترة الدراسة بأكملها سنة 2022 بقيمة 18431.2 مليار دينار جزائري

1.2.3.إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة:نسبة مئوية%

السنوات	قطاع المحروقات %	القطاع الفلاحي %	القطاع الصناعي%	قطاع الأشغال العمومية%	الأخرى%
2000	39.2	8.40	7.05	10.30	35.05
2001	33.89	9.67	7.34	11.08	38.02
2002	32.55	9.19	7.18	11	40.08
2003	35.58	9.69	6.55	10.51	37.67
2004	38.02	9.45	6.02	9.90	36.61
2005	45.14	7.67	5.23	8.59	33.37
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	33.7
2007	43.7	7.6	5.1	10.9	43.1
2008	45.1	6.6	4.7	8.6	35
2009	31.0	9.3	5.7	10.9	43.1
2010	34.7	8.4	5.0	10.4	41.5
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	42
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	43
2013	30.0	9.8	4.6	9.8	45.8
2014	27.1	10.6	5.0	10.8	46.5
2015	19.2	12	5.3	11.3	52.2
2016	17.3	12.2	5.6	11.9	25.4
2017	19.7	12.5	5.7	11.8	24.3
2018	29.02	12 2	7.3	12.4	39.08
2019	36.1	12.3	5.3	12.9	33.44

2020	39.9	12	7.7	12.8	27.6
2021	45.6	12.4	3.7	11.4	26.9
2022	49.4	14.7	5.9	12.12	17.8

المصدر :التقارير السنوية لبنك الجزائر

www.bank.af.algeria.dz/htm/rapport.htm

الجدول رقم 11: يمثل نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

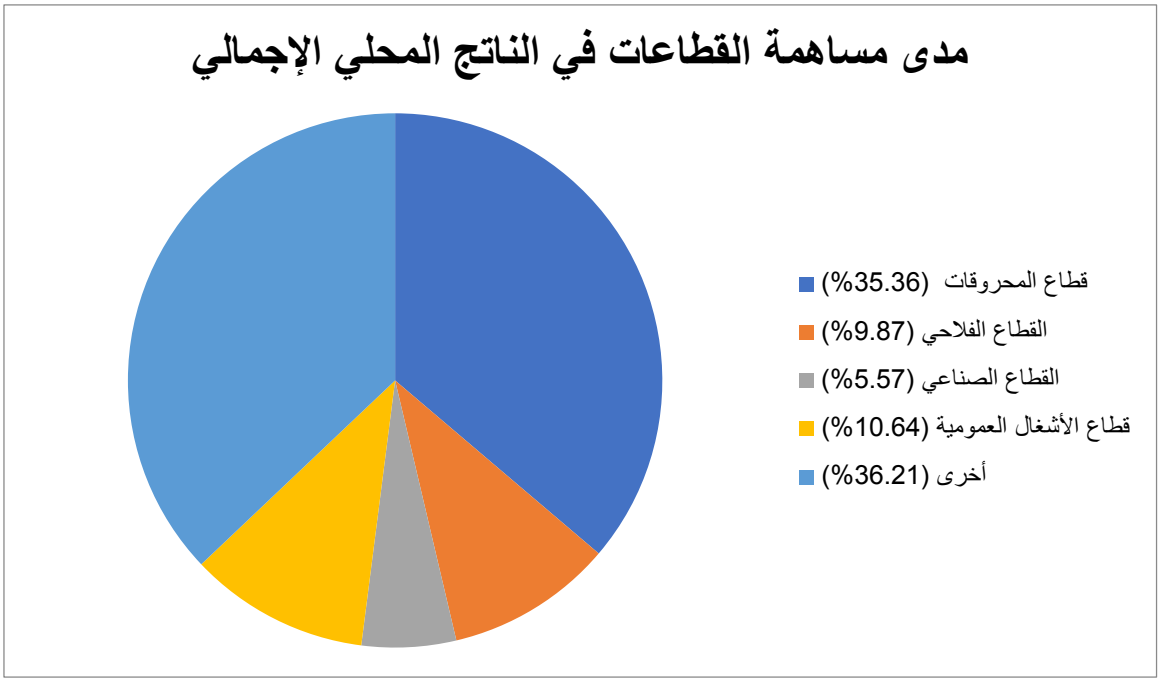

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10).

الشكل رقم 12: يمثل مدى مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2022).

1-مساهمة قطاع المحروقات من خلال بيانات الجدول رقم (10)؛ نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يساهم بنسبة 35.36% في المتوسط أي أكثر من ثلث إجمالي مساهمة باقي القطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة ، فقد ساهم بنسبة 39.2% سنة 2000 لترتفع بنسبة مساهمته إلى 45.6% سنة 2006 وهي أعلى نسبة ساهم بها هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالقطاع الفلاحي الذي قدرت نسبة مساهمته 7.5% والقطاع الصناعي 5.3% وقطاع الأشغال العمومية 7.9% خلال نفس السنة ، وبالتالي كانت نسبة مساهمته أكبر من نسبة مساهمة هذه القطاعات الحيوية خلال فترة الدراسة ، وقد تراجعت النسبة في الفترة الأخيرة بحوالي 17.3 سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات من جهة وكذلك إلى الزيادة

الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى ، ليتراجع بعدها في الارتفاع في السنوات على التوالي 2020 و 2021 و 2022

2-مساهمة القطاع الفلاحي بناءا على معطيات الجدول رقم (10) والشكل رقم (08) قدرت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر سنة 2000، 8.40% ثم ارتفعت نوعا ما سنة 2001 إلى 9.67% وصولا إلى 9.69 سنة 2003 ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 6.6% سنة 2008 وقدر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 12% سنة 2020 و 12.4% سنة 2021 و 14.7 سنة 2022، وهذا بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك بسبب التقليل من تأثير الظروف المناخية بواسطة شبكات الري والدعم التنمية الريفية عن طريق برامج حفر الآبار وبناء السدود ، ومن أهم المحاصيل الزراعية : القمح ، الشعير ، العنب ، البرتقال ، الزيتون ، التمر ، التبغ ، الطماطم هذا إلى جانب الرعي وصيد الأسماك ، أما فيما يخص الصادرات فتتمثل في الأسماك و التمور وبعض الفواكه الأخرى.

3-القطاع الصناعي: رغم الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهذا بسبب تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع، ومحدودية استثمار القطاع الخاص فيه وقد تسبب في ضعف الإنتاجية والميزة التنافسية .

حسب معطيات الجدول رقم (10) فنجد أن كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 7.34% سنة 2001 كأعلى نسبة انخفضت تدريجيا إلى أن وصلت إلى أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2012 بنسبة 4.5% لترتفع نسبيا إلى 5.3%سنة 2015 لترتفع بعدها بنسبة 7.3 سنة 2018 وعرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في السنوات الأخيرة من الدراسة (2019 إلى 2022) لتصل إلى نسبة 5.9% سنة 2022

يتكون الهيكل الصناعي من الصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر منها من المحروقات والغاز الطبيعي ، أما الصناعة التحويلية فتتمثل في الصناعات الكيماوية ومشتقات المحروقات والفحم والمطاط ، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات ، ويلي ذلك المعدات وآلات النقل ، فصناعة المنتوجات والملابس والصناعة الجلدية والصناعات الأخرى .

4-قطاع الأشغال العمومية : يعتبر قطاع الأشغال العمومية من بين القطاعات الحيوية الهامة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معتبرة بعد قطاع المحروقات أي بنسبة 10.64% فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة لها سنة 2022 بنسبة 12.12% وأدنى نسبة سنة 2006 بنسبة 7.9%.

4.الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2022).

1.4.تحديد متغيرات الدراسة :

للقيام بأي دراسة قياسية لابد من تحديد متغيرات الدراسة كونها تعتبر من أهم مراحل بناء نموذج قياسي الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومن خلال ما تم معالجته في الفصلين السابقين وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة ، فإن متغيرات الدراسة ستكون كما يلي :

-المتغير التابع: يتمثل في النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي

-المتغير المستقل: يتمثل في الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرمز لها كما يلي:

الصادرات: ويرمز لها بالرمز "X"

الواردات ويرمز لها بالرمز "M"

المباشرة الأجنبية الاستثماراتinvertissement étrangères direct "i"

تقدير اثر التجارة الخارجية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي من 2000 إلى 2022.

1. الطريقة والأدوات :

1.المنهج:استخدمنا في هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يصف لنا متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية لانجل جرانجر وذلك بإتباع الطريقة التالية: يتضمن التحليل أربع خطوات أساسية تتمثل في اختبار استقرارية المتغيرات وتحديد درجة التكامل، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، وتقدير نموذج الانحدار البسيط، وأخيرا اختبار مدى سلامة النموذج المقدّر.

2.تحديد متغيرات الدراسة: لأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لتقدير اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر وفق ما يلي:

3.مصادر المتغيرات: لقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات من البنك الدولي.

4.صياغة النموذج العام للدراسة: بعد تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع، فإن النموذج المستخدم يكون كما يلي:

$$pib = F(nc) \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث pib: الناتج المحلي الإجمالي

nc: صافي التجارة الخارجية

بإدخال اللوغاريتم إلى طرف المعادلة(1) حتى تصبح كل متغيرات النموذج متجانسة من حيث التركيبة نحصل على المعادلة الجديدة التالية :

$$pib_t = a_0(nc)^{\alpha 1} \quad \ldots\ldots(2)$$

بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (2) نحصل على :

$$Log(pib) = a_0 + \alpha_1 Log(nc_t)_t + \mathcal{L}_t \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث : $\mathcal{L}_t$بواقي الدالة.

إن صياغة النماذج على شكل لوغاريتم تساعد على تجنب مشكلة عدم التجانس بين مكونات النموذج 1 إضافة إلى أنه يقضي على مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.ويمثل النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار العلاقة السببية تأثير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على سببية غرانجر في إطار نموذج الانحدار الذاتي VARعلى المعادلتين التاليتين:

$$\text{LOGFEPnv}CM_t=\beta_0+\sum^m \beta_k \text{LOGnc}CM_{t-k}+\sum^n \alpha_e \text{LOGpib}_{t-1}+\mu_t \ldots(2)$$

$$\text{LOGpib}_t= \delta_0+\sum^m \delta_k \text{LOGpib}_{t-k}+\sum^n \partial_e \text{LOGnc}CM_{t-1}+u_t \ldots(3)$$

حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$H_0: \alpha_e=\partial_e=0$

$H_1: \alpha_e \text{ G0} et\ \partial_e \text{G0}$

نرفض الفرضية الصفرية في المعادلة (02) يعني وجود علاقة سببية من pib إلى nc، ورفض الفرضية الصفرية في المعادلة (03) يعني وجود علاقة سببية من nc إلى pib، وفي حالة رفض الفرضية الصفرية في المعادلتين يعني ذلك وجود علاقة سببية في الاتجاهين، أمَّا في حالة عدم رفض الفرضية الصفرية فيعني ذلك عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

2 . النتائج ومناقشتها :

1.تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة:

من اجل دراسة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وبناء على المعطيات المتوفرة خلال الفترة 2000-2022، تمّ رسم الشكل رقم (05) ، وقد اتضح من الشكل إنصافي التجارة الخارجية له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي مما يشير إلى التأثير الايجابي ل ncعلى pibوهذا ما سوف نستند عليه في الدراسة التطبيقية.

.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: ، لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون. وبالاستعانة ببرنامج Eviews 09قمنا بإجراء الاختبارين على السلسلتين، والنتائج موضحة في الجدول رقم (1). ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن النمو الاقتصادي غير مستقر في المستوى لأن احتماليات القبول في الثلاث مستويات prob>0.05، بينما تستقر بعد إجراء الفرق الأول وفي المستوى الثابت حيث تصبح prob<0.05

المتغير المستقل صافي التجارة الخارجية nc غير مستقر في المستوى لأن احتماليات القبول في الثلاث مستويات prob>0.05، بينما تستقر بعد إجراء الفرق الأول و مع وجود ثابت حيث تصبح prob<0.05

3.درجة تكامل المتغيرات: بعد إجراء اختبار الاستقرارية لفليب بيرون PP وديكي فولر الموسع ADFيمكن تلخيص النتائج في الجدول رقم (1):

الناتج المحلي الإجمالي dpib غير مستقر في المستوى ولكنه يستقر في الفرق الأول مما يعني انه متكامل من الدرجة الأولى d(1)

صافي التجارة الخارجية dnc غير مستقر في المستوى ولكنه يستقر في الفرق الأول مما يعني انه متكامل من الدرجة الأولى d(1)

4.العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية و ذلك بإجراء اختبار السببية ل Granger causalité & Block Exogeneity Wald test و كانت نتائج التقدير كما يبينه الجدول رقم (02) نتائج اختبار السببية لغرانجر بيّنت وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين صافي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي لأن الاحتمالية prob≤0.05.

5.تقدير الانحدار البسيط: من خلال نتائج تقدير النموذجفي الجدول (03):

$$\widehat{DPIB} = 6.88 + 1.49nc$$

$$pro\hat{b}: \quad (0.0275) \quad (0.0000)$$

$$R^2 : 0.5982$$

Fc=29.78 probf =0.0000 n=23

_ معالمة الحد الثابت جاءت غير معنوية إحصائيا لأن الاحتمال المرافقة لها أكبر من 0.05 ، مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

_ معالمة صافي التجارة الخارجية جاءت معنوية إحصائيا لأن الاحتمال المرافقة لها أصغر من 0.05 ، مما يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة لها معنوية إحصائية .

_ النموذج ككل له معنوية كلية من خلال إحصائية فيشر فالاحتمال المرافق لها أصغر من 0.05 ، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج له معنوية كلية .

_ تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أن 59.82 % من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي يشرحها صافي التجارة الخارجية و تبقى 43 % لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

إشارة معلمة صافي التجارة الخارجية جاءت موجبة ، هذا يدل على وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث إذا زاد حجم التجارة الخارجية بوحدة واحدة فإن الربحية ترتفع بالوحدة .

6. اختبار سلامة النموذج: سنحاول في هذا الجزء إجراء مجموعة من الاختبارات لاختبار مدى سلامة النموذج المقدّر من خلال:

1.6.اختبار ارتباط البواقي: يمكن اختبار ارتباط الأخطاء بطريقة الاختبار الجزئي correlogram كما يوضحه البيان التالي من خلال نتائج الجدول رقم (04)، توضح دالة ارتباط البواقي لنموذج الانحدار الذاتي على غياب ارتباط الأخطاء نظرا لان قيم الاحتمالات P-value اكبر من 0.05، وهذه النتيجة تؤكد على قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

2.6.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يقتصر اختبار التوزيع الطبيعي على دراسة معامل التناظر ومعامل التفلطح بالإضافة إلى احتمالية JARQUE-BERAوالنتائج ملخصة في الشكل رقم (02): من خلال هذا الاختبار يتبين أن احتمالية jarque-bera=0.94>0.05 مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

3.6.اختبار تجانس البواقي ARCH: نتائج الاختبار Héteroscédasticité موجودة في الجدول رقم (6): بالنظر إلى قيمة prob(Obs*R-squared=0.70>0.05 فان الأخطاء متجانسة.

الخلاصة: حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقة بين التجارة الخارجية خارج المحروقات والنمو الاقتصادي ، من خلال تقدير نموذج الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي غير مستقران في المستوى وتستقر بعد إجراء الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ما دفعنا إلى إجراء اختبار الانحدار البسيط واختبار العلاقة السببية.
- بيّنت نتائج الانحدار البسيط وجود تأثير ايجابي ومعنوي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.
- اختبار العلاقة السببية لغرانجر تبين وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية من هلال تطور الناتج المحلي الإجمالي
- مجمل اختبارات سلامة النموذج وصلت إلى أن النموذج لا يعاني من إي مشاكل في ارتباط الأخطاء، التوزيع الهيكلي للمعالم، التوزيع الطبيعي للبواقي.

إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

. إختبار الفرضية الأولى:

صحيح أن التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات تعتبر المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في كافة قطاعات الإقتصاد الجزائري نظريا،حيث توصلنا إلى تأكيد صحة الفرضية في الدراسة التطبيقية ، و إستنتجنا أن التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لم تساهم بشكل كبير في النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (2000-2022) وهذا بسبب

ضآلة نسبة مساهمة الصادرات ، الواردات ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حيث لاحظنا أن قيم الصادرات والواردات الإجمالية والإستثمارات للفترة (2000-2022) لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تسجيلها نسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لإعتماد التجارة الخارجية عموما في الأساس على المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

.إختبار الفرضية الثانية:

لاحظنا من خلال الجداول والبيانات وخلال الدراسة القياسية أن الجزائر حققت معدلات نمو موجبة خلال فترة الدراسة (2009-2022) غير أنها تميزت بالتذبذب نتيجة الإرتباط الوثيق للنمو الإقتصادي في الجزائر بأسعار المحروقات شديدة التقلب على مستوى الأسواق العالمية ، حيث توصلنا إلى تأكيد صحة الفرضية وإستنتجنا أن الجزائر سجلت معدلات نمو أيجابية خلال فترة الدراسة غير أنها غير مستقلة.

.إختبار الفرضية الثالثة:

بخصوص الفرضية الثالثة والتي مضمونها أنه لا يوجد علاقة بين التجارة الخارجية خارج المحروقات والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2022) قد نفيت ، فقد أكدتها الدراسة في جانبها النظري من خلال إبراز الأهمية الإقتصادية للتجارة كونها المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في ضمان مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية ، وتفادي الوقوع في الأزمات فإعتماد الجزائر على مصدر النفط الذي يعتبر هو الأخير معرض للتقلبات في أسعاره.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2000-2022) في الجزائر. حيث تم تحليل واقع النمو الإقتصادي والتجارة الخارجية وعند قياس العلاقة بينهما ،تم إستخدام معطيات إحصائية بإستخدام الأساليب القياسية بالإعتماد على طريقة الإنحدار البسيط وبرنامج Eviewse خلصت الدراسة إلى وجود علاقة وأثر إيجابي معنوي بين المتغيرين "النمو الإقتصادي" و "التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات" والتي توافقت نتائجها مع أغلب الدراسات السابقة.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

الخاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تربط بين التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) ، وصياغة وتقدير نموذج قياسي يفسر سلوك المتغيرين، فقمنا بصياغة إشكالية الدراسة كالآتي: مادة تأثير التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 ؟

وللإجابة عن هاته الإشكالية قسمنا الدراسة إلى فصلين أساسيين ، تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري يعنى بالمفاهيم الأساسية للمتغيرين حول التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي من خلال إستعمال المنهج الوصفي السردي ، وتوضيح العلاقة بينهما ، وكذلك عرض الدراسات السابقة موضح موقع دراستنا منها من حيث الحد المكاني ، الحد الزماني ، الأهداف، المنهج والنتائج ، وتطرقنا في الفصل الثاني للجانب التطبيقي من الدراسة عرضنا من خلاله المجتمع ، المتغيرات والعينة محل الدراسة ، وكذلك المناهج والأدوات القياسية المستخدمة في الدراسة . وعرضنا خطوات الدراسة القياسية مرفقة بالنتائج والمناقشة وفيما يلي سرد لأهم مخرجات دراستنا

نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها فيما يتعلق بتشخيص أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- بينت نتائج الإنحدار البسيط وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتجارة الخارجية والنمو الإقتصادي.
- تعتبر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات عامل أساسي الذي يعكس إيرادات الدولة ومكانتها الإقتصادية في العالم و تحقيق معدلات نمو إيجابية.
- تعتمد الجزائر على مصدر النفط بقوة مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي ، مما دفع بالتفكير إلى تنمية التجارة غير النفطية .
- على الرغم من الجهود المبذولة لتنمية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات ، نجد أن التجارة الخارجية ترتكز بمجملها على مورد النفط بنسبة 95% من صادرات المحروقات ، وبالتالي حتى بعد إتباع سياسة ترقية التجارة خارج المحروقات لم يتحقق التنويع ولا زيادة حتى في الصادرا و الواردات والإستثمارات الجزائرية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحققت معدلات نمو موجبة في الجزائر خلال فترة الدراسة غير أنها تميزت بالتذبذب نتيجة إرتباط النمو في الجزائر بأسعار المحروقات شديدة التقلب على مستوى الأسواق العالمية.

– التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بقيت هامشية رغم وعود وتصريحات الحكومات المتعاقبة بأنها ستحرر الإقتصادالوطني من التبعية للمحروقات.

– لايمكن ترقية التجارة خارج المحروقات دون بناء إقتصاد قوي ومؤسسات إقتصادية قوية.

– التجارة خارج المحروقات لاتساهم بشكل كبير في نمو الإقتصاد الجزائري .

– رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات وإعتمادها إجراءات و إستراتيجيات في الآونة الأخيرة لترقية التجارة خارج المحروقات إلا أنها لم ترتقي للمستوى المطلوب.

– تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة في مجمل القطاعات وخاصة الزراعي منها، كما تمتلك عدد قليل من المنتجات المصدرة التي تستطيع المنافسة بها في الأسواق العالمية لما في ذلك قطاع المحروقات.

– عدم توفر مناخ إستثماري يساعد على النهوض بقطاع التجارة خارج المحروقات في الجزائر.

– تسجيل قطاع الصادرات خارج المحروقات لنتائج ضعيفة على صعيد المبادلات التجارية الخارجية .

– غياب مشاركة بعض القطاعات الحيوية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خاصة قطاع السياحة والفلاحة.

– لاتزال الصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات وبالتالي تأثيرها على النمو الإقتصادي ضعيف وهذا ما ينعكس على التنوع في هيكل الصادرات.

مقترحات الدراسة:

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من الحلول ندرجها فيما يلي :

– ينبغي على الجزائر تنويع إقتصادها خارج المحروقات خاصة قطاع الصناعة والزراعة.

– ضرورة الإستفادة من خبرات وتجارب والدول التي نجحت في مجال تنمية الدراسة.

– إنتهاج إستراتيجية مثلى لتوفير مناخ إستثماري ملائم وفعال لخدمة مجال تنمية التجارة خارج المحروقات.

– توجيه الفوائض التي يعرفها الإقتصاد الجزائري من إرتفاع أسعار النفط للماشريع الإستراتيجية التي تخدم الإقتصاد الجزائري على المدى البعيد.

– ضرورة العمل على إستغلال الطاقات العاطلة في القطاع الصناعي والفلاحي وغيرها من القطاعات الأخرى ، وفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر وترقية الشراكة لهذين القطاعين .

– الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاي تعمل في مجال التصدير وتوفير الدعم الضروري لها بإعتبارها مؤسسات تعمل على رفع قيمة الصادارت خارج قطاع المحروقات.

– إزالة كل العراقيل التي تواجه المصدرين والمستثمرين خلال عملية الإنتاج والتصدير.

– وضع قوانين إستثمارية جيدة قادرة على جذب المستثمرين الوطنيين والأجانب ودعمهم وتحفيزهم ليتمكنوا من خلق مؤسسات قوية بإمكانها غزو الأسواق الخارجية.

– يجب العمل على بناء دولة الحق والقانون التي يتساوى فيها كل المواطنين أمام القانون ، وهذا هو الضامن الأساسي لتطوير الإستثمار المحلي والأجنبي، مايسمح بخلق إقتصاد فطقوي ومؤسسات إقتصادية قوية، تستطيع المنافسة داخل الوطن وخارجه، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الخارج بكل سهولة.

– العمل على تكثيف التنسيق بين الهيئات المختلفة المكلفة بتنمية الإقتصاد الوطني بعيدا عن برميل النفط.

– تشجيع الإبتكار لضمان تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

– التنويع الإقتصادي وتنويع الصادرات حتمية ملحة لتنويع الإيرادات.

– تشجيع الشباب الحاملي لمشاريع الراغبين في خلق مؤسسات مصغرة مختصة في التصدير خارج المحروقات.

– تشجيع القطاع الخاص وإقحامه في الأسواق الدولية.

– تقديم الدعم الفني للمصدرين، الذي يشمل الخدمات المساندة للقطاع التصديري كالأبحاث والبيانات والمعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية.

– العمل على تطوير قطاع النقل واللوجستيك الذي يعتبر شريان أي نشاط إقتصادي، من خلال تطور البنى التحتية للدولة من تحديث الطرقات والموانئ والمطارات.

– تطوير النظام المالي والبنكي (إصلاحة المنظومة البنكية) ، لما يسمح بتسهيل التعاملات المالية بين المتعاملين الإقتصاديين وتحويل الأموال والأرباح، وكذا فتح فروع وشبابيك البنوك الوطنية في الخارج .

آفاق الدراسة :

وفي الختام فإن بحثنا ما هو إلا مقدمة لمن يهمه البحث في الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية المواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب) خلال الفترة 2000-2023.
- القطاع الزراعي وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط بالجزائر.
- القطاع الصناعي وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط بالجزائر.
- مستقبل القطاع الصناعي ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية التصدير في الجزائر.
- الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المؤلفات :

1. حربي محمد موسى عريقات. (2014). التنمية والتخطيط الإقتصادي.مفاهيم وتجارب .(ط1). الأردن: دار البداية.

2. عبد الباسط وفا. سياسات التجارة الخارجية.(2000). دار النهضة العربية.

3. عطا الله الزبون. (2015).التجارة الخارجية. الأردن . دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

4. عرفات تقي الحسني . (2002). التمويل الدولي.(ط.1). الأردن : دار مجدلاوي للنشر.

5. رشاد العصار وآخرون .(2000). التجارة الخارجية .(ط.1) الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والكباعة.

6. زينب حسين عوض الله .(1998). الإقتصاد الدولي نظرة عامة علر بعض القضايا . الدار الجامعية.

7. سامي خليل.(2005). الإقتصاد الدولي.(ط.1).مصر : دار النهضة.

8. فؤاد حيدر .(2001).علم الإقتصاد العام . (ط.1).مصر : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

9. محمد السريبني .(2009). التجارة الخارجية . مصر : الدار الجامعية .

10. موسى سعيد مطر وآخرون. (2001). التجارة الخارجية .(ط.1) الأردن:دار الصفاء للنشر والتوزيع.

11. محمد دياب.(2010).التجارة الدولية في عصر العولمة .(ط.1). بيروت : دار المنهل اللبناني.

12. مجدي محمود شهاب.(1998).الإقتصاد الدولي.بيروت : الدار الجامعية.

13. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون. (2007). التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق. مصر : الدار الجامعية.

14.موسى سعيد مطر وآخرون.(2008). التمويل الدولي.(ط.1) الأردن : دار الصفاء للنشر والتوزيع.

15. مهند عبد المالك السلمان وآخرون. (2016). دراسة وصفية "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي" مؤسسة النقد العربي السعودي.

16. نداء محمد الصوص . (2008). التجارة الخارجية .(ط.1) الأردن: مكتبة المجتمع العربي .

2.المقالات:

1. إسيام حملاوي. (2007).تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية ، التكامل الإقتصادي. (03) .ص47-65

2. حليم بن دحمان.(20011، فيفري) رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات، مجلة الأبحاث الإقتصادية للترجمة والنشر والتوزيع.(29).ص 63.

3. حازم بدرالدين.(2001). أهمية الإستثمارات الاجنبية في التنمية الإقتصادية وإنعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة أريد الأهلية.(4). الأردن ص107-108.

4. عابد بن عابد العيدلي.(2005),. تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الدولالإسلامية، دراسة تحدحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي.(27) جامعة الأزهر ص12.

5. علي يوسفات.(2012).عتبة التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر ، مجلة الباحث: (11). أدرار ص 68.

6. فيصل بهلولي.(2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين أنفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث.(11).جامعة ورقلة ص 113.

7. مريم عيسى مهني.(2016). العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي ، دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980.2010، مجلة علمية محكمة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.،(20).مجلة (07)ص 74.

8. موسى باهي، كمال، روانيية.(2016 ، ديسمبر) . التنوع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، (05)ص 137-138.

9. هيثم عبد القادر الحنابي.(2015).أثر الصارات على النمو الإقتصادي في الإقتصاد العراقي للمدة(1991-2011) مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة (46) ص 135-152.

10. مراد صاولي و فارس عبد الرحمان .(2017).ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARL خلال الفترة(1980-2016) ، مجلة الدراساتالإقتصادية المعمقة(06) ص24-60.

3. المداخلات:

1. مراد يونس ، عبد الحميد مزغيش.(25 أفريل 2017) .مستقبل الإنفتاح التجاريفي الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل التمويلية للإقتصاد الجزائري جامعة بسكرة.

2. مهند عبد المالك السلمان ، وآخرون .(فبراير2016): الناتج المحلي الإجمالي مؤسسة التقد العربي السعودي.

4.مواقع الأنترنت:

1. تقارير بنك الجزائر . أسترجعت في تاريخ 01 أفريل 2023 من
htm- algeria.dz//htm//bulletin statistiques.bank.af. http://www

2. التقارير السنوية لبنك الجزائر . أسترجعت في تاريخ 01 أفريل 2023من
dz//htm//rapport.htm.bank.af.algeria www

3.الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وإئتمان الصادرات.أسترجعت في تاريخ 02 أفريل 2023 من

www.andi.dz

4.بنك الجزائر ، الإحصائية الثلاثية مارس 2001، ديسمبر 2008، ديسمبر 2012.

5. رسائل الماجستر والدكتوراه:

1.دراسة وصاف سعيدي. (2004). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر.

1- :literature :

1- Michel zerbato.(1996).Macro économie élementaire.France :Armand Decolin

2-Articles :

1-Arteaga, o.j.f fermondez, OR.(2008). des obstacles á l'exportation chez les petites et moyennes entreprises.revue internationale PM,21(02).09-42.

2-Djemai.5.(2014).Les PME exportatrices :Groussahce économique hors hydrocar bures.colloque international.évaluation des effets des programmes d'invertissement

3- Hesse, H.(2008).Exports Diversification and Economic Growth .commission on Growth and Développement working paper(21) , p 01-36.

4-Shapiro.E.(1995).macro economic analysis.

5-USA :thomson learning.

3-Interventions :

1-Investopedia.(2021,April).part of guide to economics GDP

2-Ilo.(2020). »Decent work .and the informal economy » International labor conference, 90 th session, page 126.

3-IMF, " what are the components of the cross Domestic product(GDP) data series in International financial statistics (IFS) ".

قائمة الملاحق

الملاحق:

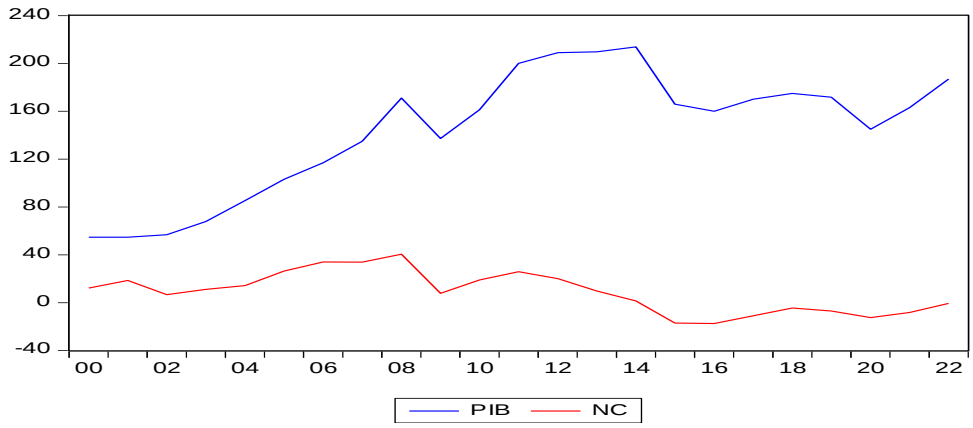

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

الملحق (1): العلاقة صافي التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي

		اختبار ديكي فولر الموسع ADF					
		جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه	جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه
الفرق من المستوى الاول	Nc	0.155	0.0016	0.061	0.0019	0.0013	0.070
	Pib	0.0005	0.0048	0.0163	0.0005	0.051	0.0153

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

الملحق (2): نتائج إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/07/23 Time: 17:55
Sample: 2000 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DNC does not Granger Cause DPIB	20	0.05151	0.9500
DPIB does not Granger Cause DNC		2.14552	0.1515

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

الملحق(3): إختبار السببية لأنجل جرانجر

Dependent Variable: DPIB
Method: Least Squares
Date: 05/07/23 Time: 15:16
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DNCE	-2.871070	0.796356	-3.605259	0.0018
C	3.723067	3.609146	1.031564	0.3146

R-squared	0.393901	Mean dependent var	6.009091
Adjusted R-squared	0.363596	S.D. dependent var	20.89013
S.E. of regression	16.66509	Akaike info criterion	8.551018
Sum squared resid	5554.506	Schwarz criterion	8.650203
Log likelihood	-92.06119	Hannan-Quinn criter.	8.574383
F-statistic	12.99789	Durbin-Watson stat	1.769891
Prob(F-statistic)	0.001767		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتEviews09

الملحق (4): نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام المربعات الصغرى

Date: 05/07/23 Time: 17:43
Sample: 2000 2022
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |** . |	. |** . |	1	0.235	0.235	1.3914	0.238
. |* . |	. |* . |	2	0.174	0.126	2.1945	0.334
. |* . |	. | . |	3	0.116	0.054	2.5671	0.463
. | . |	. | . |	4	-0.029	-0.028	2.5924	0.628
. |* . |	. |* . |	5	0.159	0.147	3.3812	0.641
.**| . |	.**| . |	6	-0.235	-0.332	5.2091	0.517
***| . |	***| . |	7	0.378	0.362	10.245	0.175
.**| . |	. *| . |	8	-0.310	-0.185	13.877	0.085
. *| . |	. |* . |	9	-0.123	-0.127	14.488	0.106
. | . |	. |* . |	10	-0.033	-0.116	14.537	0.150
. *| . |	. | . |	11	-0.125	-0.036	15.288	0.170
. *| . |	. | . |	12	-0.124	-0.041	16.094	0.187

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

الملحق (5): إختبار إرتباط البواقي

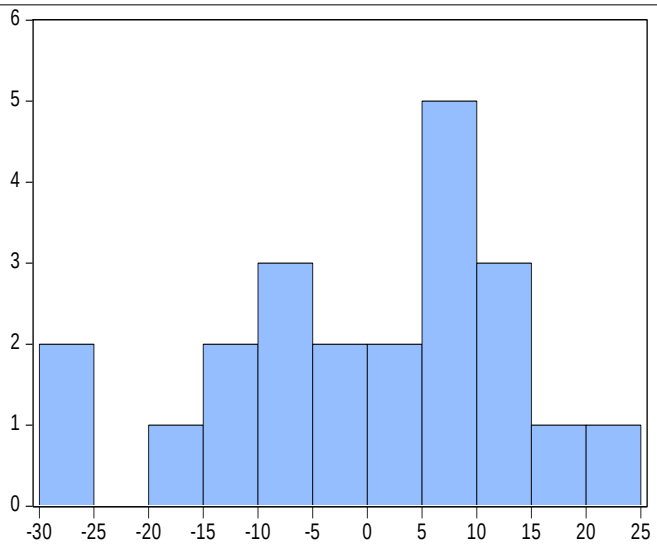

Series: Residuals	
Sample 2001 2022	
Observations 22	
Mean	1.78e-15
Median	2.489188
Maximum	21.53317
Minimum	-27.14714
Std. Dev.	13.24019
Skewness	-0.428209
Kurtosis	2.451797
Jarque-Bera	0.947815
Probability	0.622565

الملحق (6): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.657954	Prob. F(1,19)	0.4273
Obs*R-squared	0.702873	Prob. Chi-Square(1)	0.4018
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 05/07/23 Time: 17:48			
Sample (adjusted): 2002 2022			
Included observations: 21 after adjustments			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	194.6497	60.77504	3.202791	0.0047
RESID^2(-1)	-0.183887	0.226701	-0.811144	0.4273
R-squared	0.033470	Mean dependent var		162.7026
Adjusted R-squared	-0.017400	S.D. dependent var		210.2879

		13.64248
S.E. of regression	212.1095	Akaike info criterion
		13.74195
Sum squared resid	854818.4	Schwarz criterion
	-	Hannan-Quinn criter. 13.66406
Log likelihood	141.2460	
		2.087305
F-statistic	0.657954	Durbin-Watson stat
Prob(F-statistic)	0.427328	

الملحق (1):إختبار تجانس البواقي ARCH